On Research Center
for Scientific Research
and Consultations

مركز أون ريسيرش
للبحوث العلمية
والاستشارات

الأوليغارشية المؤسساتية الدولية وهندسة التبعية البنيوية والإخضاع المالي

(سياسات الإقراض المشروطية وبرامج التكيف الهيكلي لتفكيك الدولة التنموية)

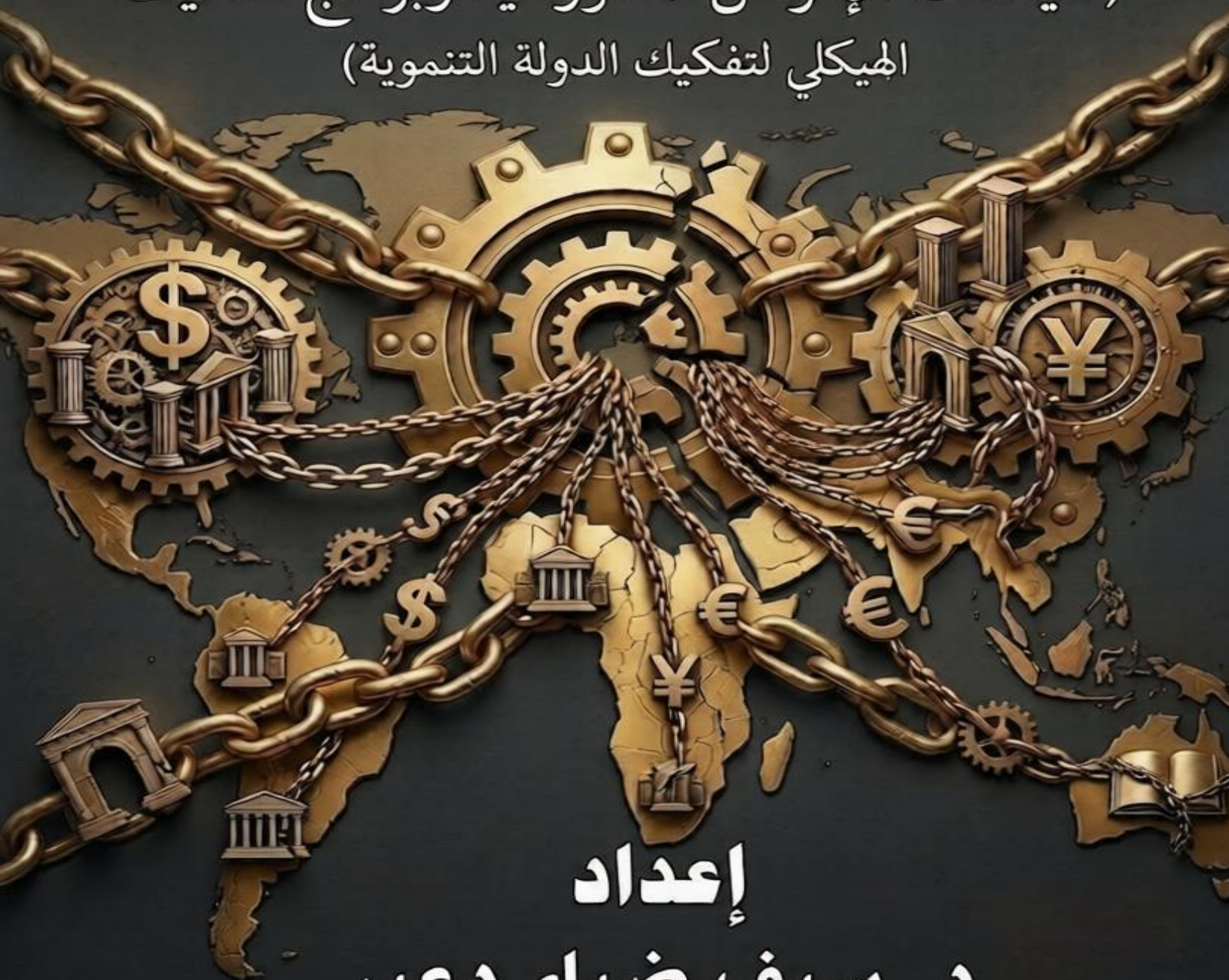

إعداد

د. سيف ضياء دعير

كراسات استراتيجية

مارس ٢٠٢٦

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة

On Research Center for Scientific Research & Consultations

Cairo, Arab Republic of Egypt

Copyright © All rights reserved

Web: https://onresearch.org/

Email: info@onresearch.org

مارس ٢٠٢٦

كراسات استراتيجية

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

إعداد

د. سيف ضياء دعير
جامعة النهرين – دولة العراق
رئيس وحدة دراسات السياسات العامة التنموية بالمركز

تصميم فنى - د – فاطمة مصطفى
تدقيق لغوي : أ- الزهرة داردار

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	٦
أولاً :المقدمة	٧
ثانياً :الأهمية البحثية	٩
ثالثاً :الإشكالية البحثية وتساؤلاتها المركزية	٩
رابعاً :الفرضية البحثية المركزية وأبعادها	١٠
خامساً :أهدف الدراسة ومراميها البحثية	١١
سادساً :المنهجية والمقاربة البحثية	١٢
المحور الاول الإطار النظري للدراسة	١٣
الركيزة الأولى :نظرية التبعية البنيوية	١٣
الركيزة الثانية :نظرية النظام العالمي	١٤
الركيزة الثالثة :الاقتصاد السياسي النقدي والمقاربة النيوغرامشية	١٥
الركيزة الرابعة :نقد المؤسساتية المالية الدولية	١٦
المحور الثاني اللاتكافؤ البنيوي في هيكلية التصويت وجدلية الإقراض المشروط (قراءة نقدية في ميكانيزمات الحوكمة المالية الدولية)	١٨
الحالة الأولى :الأرجنتين - نموذج الانهيار المُبرمج:(1983-2001)	٢٢
الحالة الثانية :الإكوادور - الإفقار المُمنهج:(2000-2020)	٢٣
الحالة الثالثة : موزمبيق - تقويض الأمن الغذائي:(1987-2000)	٢٣
المحور الثالث الدَّيْن الخارجي بوصفه آلية للهيمنة الاقتصادية (فخاخ المديونية وتداعياتها البنيوية)	٢٤
جمهورية زامبيا — الانزلاق من الأزمة إلى التبعية الشاملة:(2014-2023)	٢٩
لبنان — تشريح انهيار اقتصاد المديونية:(1990-2023)	٣٠
المحور الرابع سياسات التكيّف الهيكلي وتفكيك دور الدولة التنموية	٣٢

(القوّة التحويلية للنيوليبرالية المُؤَسَّسة)	
أولاً :السياق التاريخي والأيديولوجي ـــ من دولة التنمية إلى دولة السوق	٣٣
ثانياً :التأثيرات التدميرية لسياسات التكيّف الهيكلي	٣٤
ثالثاً :إعادة تدوير الخطاب دون تحويل البنية	٣٧
رابعاً :النماذج البديلة	٣٨
خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها	٤١
المصادر	٤٦

الملخص:

تُشكل هذه الدراسة الحلقة الرابعة والمحورية في مسار بحثي تراكمي يفكك أنماط هيمنة "الشمال العالمي" على "الجنوب"، حيث تركز على تشريح "الأوليغارشية المؤسساتية المالية" بوصفها أداة لترسيخ التبعية. وتكشف الدراسة، عبر تحليل نقدي لأدوار صندوق النقد والبنك الدوليين، كيف تُوظَّف هيكليات التصويت، وفخاخ المديونية، وسياسات التكيّف الهيكلي كآليات بنيوية لتقويض السيادة الاقتصادية لدول الجنوب ومصادرة قرارها التنموي المستقل. وبالاستناد إلى شواهد تجريبية، تُبرهن الدراسة على عدم حياد هذه المنظومة المالية، مؤكدةً حتمية صياغة مسارات تنموية بديلة تتجاوز الوصفات النيوليبرالية الجاهزة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :الأوليغارشية المالية، الهيمنة البنيوية، فخ المديونية، سياسات التكيّف الهيكلي، الإقراض المشروط.

Abstract:

This study represents the fourth pivotal installment in a cumulative research trajectory aimed at dissecting the multi-layered patterns of structural hegemony exerted by the Global North over the Global South. Following the deconstruction of international trade imbalances, digital hegemony, and cognitive oligarchy in previous installments, this research provides an in-depth critical analysis of the "Institutional Financial Oligarchy" as a central apparatus for the reproduction of dependency and subjugation. The study illuminates the hidden dimensions and the often-overlooked negative roles of International Financial Institutions (specifically the IMF and the World Bank) and global debt regimes, arguing that they function not as neutral tools for economic stability, but as primary mechanisms for entrenching structural inequality;The research addresses this problematic through core thematic axes: it begins by deconstructing the structural asymmetry in voting architectures and the dialectic of conditional lending, proceeds to analyze external debt as an instrument of economic hegemony and debt traps, and culminates in a critique of Structural Adjustment Policies

(SAPs) and their role in dismantling the "developmental state". Drawing on empirical evidence, the study demonstrates how these intertwined mechanisms undermine the economic sovereignty of Global South nations, expropriate their capacity to formulate independent developmental policies, and directly obstruct the realization of Sustainable Development Goals (SDGs). Consequently, the research underscores the urgent necessity of adopting alternative developmental paradigms that transcend predetermined neoliberal prescriptions.

Keywords: Financial Oligarchy, Structural Hegemony, Debt Trap, Structural Adjustment Policies (SAPs), Conditional Lending.

أولاً :المقدمة:

لم يكن النظام المالي العالمي الحالي نتاجاً للمصادفة، بل هو ثمرة هندسة مؤسساتية مُتعمّدة أرسى قواعدها مؤتمر "بريتون وودز" عام 1944. ورغم التسويق الرسمي لهذا النظام كبنية تقنية تهدف لضمان الاستقرار المالي وإعادة الإعمار، إلا أنه في جوهره يمثل ترجمة لموازين القوى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ حيث صاغت القوى المنتصرة نظاماً يُعيد إنتاج هيمنتها عبر أدوات "ناعمة" ومُقنّنة تتشابه في نتائجها مع المنطق الاستعماري التقليدي. وتُعد مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين التجلي الأبرز لهذه الهندسة، إذ مُنحت صلاحيات واسعة للتحكم في السياسات الاقتصادية الكلية وتوجيه رؤوس الأموال، مما منحها سلطة فوق وطنية فعليّة على مقدرات الدول.

باتت هذه المؤسسات تمارس سلطة فوق وطنية مطلقة على اقتصادات الدول، متحللةً من أي آليات للمساءلة الديمقراطية أمام الشعوب المتضررة من قراراتها. وفي هذا السياق، تأتي الدراسة الحالية كجزء من مسار بحثي يهدف لتشريح هيكل الهيمنة الذي يفرضه الشمال على الجنوب؛ فبعد أن فككت الحلقة الأولى الاختلالات التجارية التي تحشر دول الجنوب في أسفل سلسلة القيمة كمصدر للمواد الخام، وعرّت الحلقة الثانية الأوليغارشية الرقمية التي تحتكر البنية التحتية والبيانات لإعادة هندسة التبعية في العصر السيبراني، تنتقل هذه الدراسة لتشخيص الأدوات المالية كركيزة أساسية لهذا النظام التراتبي.

وتوغّلت الحلقة الثالثة في أعمق مستويات السلطة وأشدّها ديمومة واستعصاءً على الرصد، مُفكِّكةً آليات الأوليغارشية المعرفية والهيمنة الأكاديمية، إذ حاججت بأنّ المعرفة الأكاديمية، التي يُفترض فيها أن تكون مشاعاً إنسانياً عالمياً يخدم التحرّر والتنوير، قد تحوّلت إلى حقل مُهيكَل بعلاقات قوة لا

متناظرة، تعمل فيه آليات احتكارية متراكبة على تكريس التبعية الإبستمولوجية لمجتمعات الجنوب، وتحويل إنتاج المعرفة والتحقّق من صدقيتها ونشرها إلى امتياز شبه حصري لمؤسسات الشمال؛ وها نحن ننتقل في هذه الحلقة الرابعة إلى تشريح واحدةٍ من أخطر آليات الهيمنة البنيوية وأوسعها نفوذاً وأشدّها مساساً بحياة الشعوب ومصائر الدول، ألا وهي الأوليغارشية المؤسساتية المالية الدولية وأنظمة الإخضاع المالي الممنهج؛ إذ ان ما يُميّز هذه الآلية تحديداً هو قدرتها الفائقة على التخفّي وراء قناع من العقلانية التقنية والحياد المهني المزعوم، فتتوارى علاقات القوة والمصالح خلف مصطلحات من قبيل" الإصلاح الهيكلي "و"الانضباط المالي "و"حوكمة الاقتصاد الكلي "و"تحرير الأسواق"، وكأن هذه التوصيفات التقنية تنطوي على حقائق اقتصادية موضوعية لا تقبل الجدل، في حين أنها في حقيقتها ترجمة لخيارات سياسية واقتصادية مُحدّدة تخدم مصالح بعينها وتُلحق الضرر بمصالح أخرى، إنّ صندوق النقد الدولي حين يفرض على دولة نامية خفض إنفاقها الاجتماعي وتحرير سوق رؤوس الأموال وخصخصة مرافقها العامة مقابل الحصول على قرض طارئ، لا يمارس عملاً تقنياً بريئاً، بل يُعيد هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق وفق رؤية أيديولوجية بعينها، ويسلب تلك الدولة حقّها السيادي في تحديد أولوياتها التنموية وفق سياقاتها الخاصة؛ حيث تتكشّف خطورة هذه المنظومة حين نُدرك أنها لا تعمل في فراغ، بل تتعاضد عضوياً مع سائر آليات الهيمنة التي فكّكتها الحلقات البحثية السابقة، فالتبعية التجارية تُولّد عجزاً هيكلياً في ميزان المدفوعات يدفع دول الجنوب إلى الاستدانة، والتبعية الرقمية تُتيح للمراكز المالية العالمية رقابةً آنية على التدفقات النقدية وتمنحها أدوات ضغط إضافية، والتبعية المعرفية تُنتج نخباً محلية تتبنّى المقولات النظرية ذاتها التي تُبرّر هذه السياسات وتدافع عنها، فتتشكّل بذلك دائرة مُحكمة من الهيمنة المتراكبة يُغذّي كلّ مستوى فيها المستويات الأخرى ويُعزّزها؛ والأشدّ مفارقة أنّ المؤسسات المالية الدولية ذاتها التي تتصدّر خطاب مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الأممية السبعة عشر هي التي تفرض سياسات أثبتت التجربة التاريخية مراراً أنها تُعمّق الفقر وتُوسّع الفجوات وتُقوّض الأسس الاجتماعية والبيئية للتنمية، فتبقى الشعوب محاصرة بين وعود التنمية وواقع الإفقار المُمنهج، إذ إنّ المشهد المالي العالمي الراهن يُنذر بتفاقم هذه التناقضات البنيوية لا بتراجعها؛ فأزمة المديونية في الجنوب العالمي بلغت مستويات تاريخية غير مسبوقة في أعقاب جائحة كوفيد 19-والصدمات الجيوسياسية المتتالية وموجات التضخم العالمية وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدّمة، ممّا أعاد عشرات الدول النامية إلى حافة العجز عن السداد واضطرّها إلى اللجوء مجدّداً إلى المؤسسات المالية الدولية والقبول بمشروطياتها، في تكرار دوري لنمط تاريخي يمتدّ من أزمة ديون أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين إلى الأزمة المالية الآسيوية في تسعينياته، ويتجدّد اليوم بحدّة أكبر وعلى نطاق أوسع ، وفي الوقت ذاته يشهد النظام المالي الدولي تحوّلات عميقة مع صعود مؤسسات بديلة كبنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وتنامي الدعوات إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، ممّا

يطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل هذه المنظومة ومدى قابليتها للإصلاح أو استعصائها عليه؛ من هنا تأتي هذه الدراسة لتُقدّم تحليلاً بنيوياً معمّقاً لهذه الآليات، لا بوصفها إشكاليات تقنية تستدعي حلولاً إجرائية، بل بوصفها تعبيراً عن علاقات قوة هيكلية تتطلّب مقاربة نقدية شاملة تكشف عن جذورها وديناميات اشتغالها ومآلاتها.

ثانياً :الأهمية البحثية:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من تضافر اعتبارات نظرية وتطبيقية وراهنية بالغة الحيوية:

1. فعلى الصعيد النظري :تُسهم في سدّ فجوة معرفية لافتة في الأدبيات العربية النقدية التي تتناول العلاقة بين البنى المؤسساتية المالية الدولية وإعادة إنتاج التبعية البنيوية، إذ يغلب على كثير من الدراسات العربية في هذا الحقل الطابع الوصفي أو التقني الذي يتعامل مع المؤسسات المالية الدولية بوصفها كيانات محايدة، دون تفكيك البنية السلطوية الكامنة في هياكلها التنظيمية وسياساتها الإقراضية؛وتتجاوز هذه الدراسة تلك المقاربات عبر توظيف إطار تحليلي نقدي يستند إلى نظريات التبعية البنيوية ونظرية النظام العالمي والاقتصاد السياسي النقدي، لتكشف عن الأبعاد السياسية والأيديولوجية العميقة المتوارية خلف الخطاب التقني لهذه المؤسسات؛ كما تُقدّم الدراسة مساهمة نظرية في ربط آليات الهيمنة المالية بمستويات الهيمنة الأخرى التجارية والرقمية والمعرفية التي تناولتها الحلقات البحثية السابقة، ممّا يُتيح فهماً أعمق للطبيعة التركيبية والمتعدّدة الأبعاد لمنظومة الهيمنة العالمية المعاصرة، ويتجاوز التحليلات الأحادية المنظور التي تعالج كلّ بُعد بمعزل عن سياقه البنيوي الأشمل.

2. وعلى الصعيد التطبيقي :تُقدّم الدراسة إطاراً تحليلياً يُمكن أن يُعين صانعي القرار في دول الجنوب العالمي على فهم الآليات البنيوية الكامنة وراء دورات المديونية المتكرّرة والمشروطيات الإقراضية، ويُسهم في تمكينهم من صياغة استراتيجيات تفاوضية أنجع مع المؤسسات المالية الدولية، واستكشاف مسارات بديلة لتمويل التنمية تُحافظ على الحيّز السياساتي الوطني ولا تُفضي إلى تقويض الأسس الاجتماعية للتماسك المجتمعي؛ وتتسم الدراسة براهنية استثنائية في ضوء المتغيّرات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، من تفاقم أزمة مديونية الجنوب العالمي في أعقاب الجائحة والأزمات المتعاقبة، وتصاعد خدمة الديون إلى مستويات تستنزف نسباً متعاظمة من إيرادات الدول النامية على حساب الإنفاق التنموي والاجتماعي، وصولاً إلى التحوّلات الجارية في هندسة النظام المالي الدولي مع صعود قوى اقتصادية جديدة ومؤسسات مالية بديلة تطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل المنظومة المالية القائمة وإمكانات إصلاحها.

ثالثاً :الإشكالية البحثية وتساؤلاتها المركزية:

تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة حول التساؤل البحثي الجوهري الآتي:كيف تشتغل الأوليغارشية المؤسساتية المالية الدولية، عبر هياكل حوكمتها غير المتكافئة وسياسات إقراضها المشروطة

وبرامج تكيفها الهيكلي، بوصفها منظومة متكاملة لهندسة التبعية البنيوية والإخضاع المالي لدول الجنوب العالمي، وتفكيك الدولة التنموية وإعادة هيكلة اقتصاداتها وفق مقتضيات منظومة الهيمنة الاقتصادية العالمية؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية المركزية ثلاث مجموعات من التساؤلات الفرعية المترابطة تتّسق مع المحاور التحليلية للدراسة:

1. **على مستوى البنية المؤسساتية والحوكمة :**

كيف تتجسّد علاقات القوة غير المتناظرة بين الشمال والجنوب في هيكلية التصويت وتوزيع الحصص وآليات صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟ ، وإلى أيّ حدّ تمنح هذه الهيكلية القوى الاقتصادية المهيمنة قدرة على توجيه سياسات هذه المؤسسات بما يخدم مصالحها الإستراتيجية؟ ،ولماذا أخفقت محاولات الإصلاح المتعاقبة في إحداث تحوّل جوهري في بنية الحوكمة رغم الاعتراف الرسمي بعدم تكافئها؟.

2. **على مستوى ديناميات الديون والإخضاع المالي :**

ما الآليات البنيوية التي تتحوّل بمقتضاها الديون الخارجية من أداة مفترضة لتمويل التنمية إلى فخٍّ بنيوي يُكرّس التبعية المالية ويستنزف الموارد؟، وكيف تتشكّل الحلقات المفرغة للاستدانة، وما البنى والعوامل الهيكلية التي تُعيد إنتاجها عبر الزمن رغم تعدّد مبادرات تخفيف الديون وإعادة جدولتها؟،وما حجم التدفقات المالية العكسية من الجنوب إلى الشمال وما دلالاتها البنيوية؟

3. **على مستوى المشروطيات وتفكيك الدولة التنموية :**

ما المضامين السياساتية المحدّدة التي تفرضها المشروطيات الإقراضية وبرامج التكيف الهيكلي؟،وكيف تعمل هذه المشروطيات على إعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق في دول الجنوب؟ ، وما الأثر التراكمي لهذه السياسات على القدرات التنموية للدولة الوطنية ومنظومة الحماية الاجتماعية والبنية التحتية المستدامة؟، وهل ثمّة علاقة سببية بين تطبيق هذه البرامج وتعمُّق مؤشرات الفقر واللامساواة والهشاشة الاقتصادية؟

رابعاً :الفرضية البحثية المركزية وأبعادها:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مُركَّبة تتضمّن ثلاثة أبعاد متساندة ومتشابكة عضوياً : إذ تفترض الدراسة أنّ المؤسسات المالية الدولية لا تعمل بوصفها أدوات محايدة لإدارة الاستقرار المالي العالمي وتمويل التنمية كما يُقدّمها الخطاب المؤسساتي الرسمي، بل تشتغل بوصفها منظومة أوليغارشية مُتكاملة لهندسة التبعية البنيوية والإخضاع المالي لدول الجنوب العالمي، وذلك عبر ثلاث آليات متعاضدة يُغذّي كل منها الأخرى في دورة تغذية راجعة ذاتية الاستدامة:

1. تتمثل الآلية الأولى في البنية التنظيمية غير المتكافئة التي تمنح القوى الاقتصادية المهيمنة في عالم الشمال سلطة تقريرية حاسمة على مخرجات السياسة الاقتصادية العالمية، وتُهمّش تمثيل دول الجنوب ومصالحها في عمليات صنع القرار، ممّا يُفضي إلى صوغ سياسات تعكس أولويات الأقوياء لا احتياجات الأكثر هشاشة .

2. وتتجسّد الآلية الثانية في ديناميات الديون الخارجية التي تُنتج حلقات مفرغة من الاستدانة وخدمة الديون وإعادة الاستدانة، إذ تستنزف الموارد المالية الشحيحة لدول الجنوب وتُقيّد حيّزها المالي والسياساتي، وتُحوّل التدفقات الصافية لرؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال في مفارقة تجعل الأكثر فقراً يُموّلون الأكثر ثراءً.

3. أمّا الآلية الثالثة فتتمثّل في المشروطيات الإقراضية وبرامج التكيف الهيكلي التي تفرض توجّهات نيوليبرالية مُعمَّمة لا تُراعي السياقات المحلية، وتُفضي إلى تفكيك منهجي لدور الدولة التنموية وإضعاف قدرتها على صياغة وتنفيذ إستراتيجيات تنموية مستقلة تستجيب لخصوصيات مجتمعاتها واحتياجاتها.

كما وتفترض الدراسة كذلك أنّ التفاعل التركيبي بين هذه الآليات الثلاث يُفرز منظومة هيمنة مُركَّبة تتجاوز في تأثيرها وفاعليتها مجموع آثار كلّ آلية على حدة، إذ يُولّد تقاطعها ديناميات تعزيزية متبادلة تُعمّق التبعية البنيوية وتُقلّص هوامش المناورة المتاحة لدول الجنوب، ممّا يجعل الانعتاق من هذه المنظومة مشروطاً بتحوّلات جذرية في بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية ذاتها، وليس مجرّد إصلاحات تقنية أو ترقيعية .بالاضافة أنّ هذه المنظومة تعمل في تكاملٍ عضوي مع آليات الهيمنة الأخرى التجارية والرقمية والمعرفية التي كشفتها الحلقات البحثية السابقة، بحيث تُشكّل مجتمعةً بنية هيمنة شاملة ومتعدّدة الطبقات يصعب اختراقها من نقطة واحدة.

خامساً :أهدف الدراسة ومراميها البحثية:

تتوخّى هذه الدراسة تحقيق هدف مركزي يتمثّل في التفكيك النقدي المنهجي لآليات الهيمنة البنيوية التي تمارسها الأوليغارشية المؤسساتية المالية الدولية على اقتصادات دول الجنوب العالمي وحيّزها السياساتي السيادي وقدراتها التنموية المستقلة، وذلك من خلال ثلاثة محاور تحليلية متكاملة عضوياً :

1. يتوجّه المحور الأول نحو الكشف عن البنية السلطوية الكامنة في هيكلية الحوكمة وآليات التصويت وصنع القرار داخل المؤسسات المالية الدولية الكبرى، ولا سيّما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحليل كيفية توظيف هذه الهيكلية غير المتكافئة لخدمة المصالح الإستراتيجية للقوى الاقتصادية المهيمنة في عالم الشمال، وتهميش صوت دول الجنوب ومصالحها في عمليات صنع القرار الاقتصادي العالمي، بما يُحوّل هذه المؤسسات من أدوات للتعاون الدولي إلى أدوات لفرض الإرادة الاقتصادية.

2. ويسعى المحور الثاني إلى تحليل الديون الخارجية بوصفها آلية بنيوية مُركبة للإخضاع المالي، عبر استقصاء ديناميات فخاخ المديونية وأنماطها التاريخية المتكرّرة، وتداعياتها المتعدّدة المستويات على

القدرات التنموية والاستقلالية الاقتصادية لدول الجنوب، وتحليل التحوّل النوعي الذي تمثّله التدفقات المالية العكسية من الجنوب إلى الشمال في إطار خدمة الديون، والذي يجعل من دول الجنوب مُصدِّراً صافياً لرؤوس الأموال لصالح الاقتصادات المتقدّمة في مفارقة تاريخية صارخة.

3. أمّا المحور الثالث فيتجه نحو تشريح سياسات التكيف الهيكلي والمشروطيات الإقراضية بوصفها الأداة التنفيذية المباشرة لإعادة هندسة اقتصادات الجنوب وفق مقتضيات الأنموذج النيوليبرالي، وتقييم أثرها في تفكيك الدولة التنموية وإضعاف قدرتها على أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق على نحو يخدم مصالح رأس المال العالمي على حساب الأولويات التنموية المحلية.

سادساً :المنهجية والمقاربة البحثية:

تتبنّى هذه الدراسة منهجية بحثية مُركَّبة تتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة وتعقيدها، وتستند إلى عدّة مقاربات منهجية متكاملة تتضافر لتُوفّر فهماً شاملاً ومتعدّد الأبعاد:

1. **المنهج التحليلي-النقدي:**

لتفكيك الظواهر البنيوية المعقّدة، إذيقوم هذا المنهج على تجاوز الوصف السطحي للظواهر إلى الكشف عن البنى العميقة والعلاقات السلطوية الكامنة وراءها، انطلاقاً من المقولة المنهجية الجوهرية للنظرية النقدية بـ(أنّ المعرفة لا يمكن فصلها عن سياقاتها الاجتماعية والسياسية والتاريخية، وأنّ كلّ بنية مؤسساتية تعكس موازين قوى مُحدّدة وتخدم مصالح بعينها).

2. **المنهج البنيوي-التاريخي:**

الذي يُتيح تحليل الظواهر المدروسة في سياقها التاريخي الطويل المدى، وتتبّع مسارات تشكّلها وتحوّلاتها عبر الزمن، ويرتكز هذا المنهج على الربط الجدلي بين البنية والفعل التاريخي، إذ لا يكتفي بالكشف عن البنى الهيكلية المُكرسة للتبعية، بل يتتبّع الديناميات التاريخية التي أنتجت هذه البنى وأعادت إنتاجها، إذ أنّ أزمات مديونية الدول النامية تتكرّر بأنماط بنيوية متشابهة رغم اختلاف السياقات التاريخية.

3. **المنهج المُقارن متعدّد الحالات:**

تُوظّف الدراسة المنهج المُقارن لاستقصاء أثر سياسات المؤسسات المالية الدولية وبرامج التكيف الهيكلي عبر سياقات جغرافية وتاريخية متعدّدة، وذلك بهدف الكشف عن الأنماط البنيوية المتكرّرة التي تتجاوز الخصوصيات المحلية وتُشير إلى آليات هيمنة منهجية .ويتضمّن هذا التحليل المقارن استقصاء تجارب بلدان من أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا والوطن العربي، باعتبار أنّ المقارنة بين سياقات متباينة تُتيح تمييز ما هو بنيوي عمّا هو ظرفي في تأثيرات هذه السياسات.

4. تحليل الخطاب المؤسساتي النقدي:

تستعين الدراسة أيضاً بأدوات تحليل الخطاب النقدي في مقاربة الوثائق والتقارير والبيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، وذلك للكشف عن البنى الأيديولوجية المتوارية خلف اللغة التقنية المحايدة ظاهرياً التي تستخدمها هذه المؤسسات .وينطلق هذا التوجّه من الفرضية المنهجية بأنّ الخطاب المؤسساتي ليس مجرّد وصف محايد للواقع بل هو أداة لبنائه وتشكيله، وأنّ المصطلحات والتصنيفات والأطر المفاهيمية التي تتبنّاها المؤسسات المالية الدولية تعمل على تطبيع علاقات القوة غير المتكافئة وإضفاء صفة البداهة والحتمية على خيارات سياساتية هي في حقيقتها محلّ خلاف نظري وسياسي عميق.

5. مصادر البيانات والمعطيات :

تستند الدراسة إلى منظومة متنوّعة من المصادر تشمل الوثائق الرسمية والتقارير السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الأونكتاد (التي تُقدّم منظوراً بديلاً أكثر انحيازاً لمصالح الدول النامية، فضلاً عن قواعد البيانات الدولية المتاحة حول الديون الخارجية ومؤشرات التنمية البشرية وتوزيع الحصص والتصويت في المؤسسات المالية الدولية.

وبهذه المقدمة الشاملة والمنهجية الرصينة، تضع الدراسة أساساً متيناً لاستكشاف" الأوليغارشية المؤسساتية الدولية وهندسة التبعية البنيوية والإخضاع المالي "بكل أبعادها المتشابكة، وتمهد الطريق لتحليل نقدي معمّق يُسهم في فهم أعمق لديناميكيات الهيمنة المعاصرة.

المحور الاول

الإطار النظري للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى بنية نظرية مُركَّبة ومتعدّدة الطبقات، تستدعي تقاطع عدّة مقاربات تحليلية نقدية تتكامل فيما بينها لتوفير أدوات مفاهيمية قادرة على تفكيك الظاهرة المدروسة بأبعادها المتشعّبة، وذلك انطلاقاً من القناعة المنهجية بأنّ أيّ مقاربة أحادية المنظور تعجز عن الإحاطة بتعقيد منظومة الهيمنة المؤسساتية المالية الدولية وتشابك آلياتها، ويتأسّس هذا الإطار على أربع ركائز نظرية متساندة، تتفاعل فيما بينها لتُنتج فهماً تركيبياً شاملاً:

1. الركيزة الأولى :نظرية التبعية البنيوية:

تُشكّل نظرية التبعية البنيوية الدعامة التأسيسية الأولى لهذا الإطار التحليلي، وقد بلورها رواد الفكر النقدي في الجنوب العالمي بوصفها رداً معرفياً على نظريات التحديث الغربية التي زعمت أنّ تخلّف الجنوب

يعود إلى عوامل داخلية محضة، وقد أرسى أندريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank) الأساس المفاهيمي لهذه النظرية في مقاربته الرائدة حين قدّم أطروحته المحورية بأنّ التخلّف ليس حالة بدائية أو مرحلة سابقة للتطور، بل هو نتاج تاريخي للاندماج القسري لمجتمعات الأطراف في المنظومة الرأسمالية العالمية بشروط المركز وعلى حساب مصالحها، وقد طوّر فرانك مفهومه الأثير" تنمية التخلّف "ليُبرهن على أنّ العلاقة بين المركز والأطراف ليست علاقة تكامل وظيفي كما تزعم النظريات الليبرالية، بل هي علاقة استغلال بنيوي يتراكم عبرها الفائض في المركز على حساب الأطراف، وأنّ كل موجة من موجات الاندماج في السوق العالمية تُعمّق التبعية ولا تُخفّفها[1]؛ و أضاف تيوتونيو دوس سانتوس (Thiotino dos Santos) بُعداً تحليلياً بالغ الأهمية حين ميّز بين ثلاثة أشكال تاريخية للتبعية: (التبعية الاستعمارية ، التبعية المالية الصناعية ،والتبعية التقنية الصناعية)، مُحاججاً بأنّ كل شكل يُنتج آليات إعادة إنتاج ذاتية تُكرّس خضوع البنى الاقتصادية في الأطراف لمتطلبات التراكم في المركز[2]؛ ولعلّ أعمق إسهام نظري في هذا السياق هو ما قدّمه سمير أمين في نظريته حول التبادل اللامتكافئ والتراكم على الصعيد العالمي، إذ كشف عن الآليات البنيوية التي تُتيح للمركز الرأسمالي انتزاع القيمة من الأطراف عبر منظومة معقدة من التفاوتات في الأجور والأسعار وشروط التبادل التجاري، وحاجج بأنّ هذه الآليات لا تشتغل بصورة عفوية بل تُعاد هيكلتها وتُعزز عبر المؤسسات الدولية التي تفرض قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية [3]، وقد واصل أمين تطوير مقاربته في أعماله اللاحقة ليُبيّن أنّ المؤسسات المالية الدولية تمثّل الذراع المؤسساتي لمنظومة الإمبريالية المعاصرة، وأنّ سياسات الإقراض المشروط وبرامج التكيف الهيكلي ليست سوى أدوات لإعادة هيكلة اقتصادات الأطراف وفق مقتضيات التراكم الرأسمالي المعولم[4].

2. الركيزة الثانية :نظرية النظام العالمي.

تتكامل مع نظرية التبعية مقاربة تحليل النظام العالمي التي بلورها إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein)، والتي تُقدّم إطاراً كلّياً لفهم الاقتصاد الرأسمالي بوصفه نظاماً عالمياً واحداً تتوزّع فيه الدول على ثلاث حلقات متراتبة) :المركز ، شبه الأطراف ،والأطراف(، وفق موقعها في التقسيم الدولي للعمل، وقد أوضح والرشتاين أنّ هذا التوزيع ليس نتاج تفاوتات طبيعية في المزايا النسبية كما تزعم النظرية الكلاسيكية، بل هو حصيلة عمليات تاريخية من الإكراه والهيمنة أسهمت المؤسسات الدولية في

---

(1) André Gunder Frank: Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies on Chile and Brazil (New York: Monthly Publishing House), pp. 3-17.
(2) Thiotino dos Santos: "The Structure of Dependency," (American Economic Review, Vol. 60, No. 2), pp. 231-236.
(3) Samir Amin: Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, (New York: Monthly Publishing House) pp. 143-191.
(4) Samir Amin: Capitalism in the Age of Globalization: Managing Contemporary Society, (London: Z Books, 1997), pp. 11-44.

ترسيخها وإعادة إنتاجها[1]، وتُوفّر مقاربة والرشتاين أداة تحليلية فائقة الأهمية لفهم الدور البنيوي للمؤسسات المالية الدولية، إذ يمكن تأويلها بوصفها آليات مؤسساتية لإدارة العلاقات بين المركز والأطراف وضبط حركة رؤوس الأموال والفوائض الاقتصادية بما يضمن استمرار تدفقها من الأطراف إلى المركز؛ فالصندوق والبنك الدوليان، في هذا المنظور، ليسا مؤسستين فوق تاريخيتين محايدتين، بل هما نتاج لحظة تاريخية محدّدة من تطوّر النظام العالمي الرأسمالي، ويعكسان موازين القوى السائدة فيه؛ ويُضيف جيوفاني أريغي(Giovanni Arrighi)بُعداً تاريخياً حاسماً حين يُحلّل الدورات المتعاقبة للتراكم الرأسمالي والهيمنة العالمية، كاشفاً عن أنّ صعود الهيمنة المالية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ارتبط عضوياً بإنشاء مؤسسات بريتون وودز(Bretton Woods)، وأنّ هذه المؤسسات أدّت دوراً محورياً في تنظيم التراكم على الصعيد العالمي وتأمين شروط استمراره[2]

3. الركيزة الثالثة :الاقتصاد السياسي النقدي والمقاربة النيوغرامشية.

تستدعي الدراسة كذلك المقاربة النيوغرامشية في العلاقات الدولية كما طوّرها روبرت دبليو كوكس(Robert W.Cox)، والتي تُتيح فهماً أعمق لآليات الهيمنة المؤسساتية من خلال مفهوم الهيمنة بوصفها ليست مجرّد سيطرة مادية بل بنية متكاملة من القوة والمؤسسات والأفكار، وقد حاجج كوكس بأن المؤسسات الدولية تعمل بوصفها آليات لتعميم الهيمنة وإضفاء الشرعية عليها، إذ تُحوّل مصالح القوى المهيمنة إلى قواعد عامة تبدو محايدة وعالمية، وتستوعب نُخب الأطراف ضمن منظومة الهيمنة من خلال إدماجهم في مؤسساتها وتبنّيهم لخطابها[3]، وقد طوّر كوكس هذه المقاربة في عمله الأشمل حول الإنتاج والقوة والنظام العالمي، مُبيّناً أنّ المؤسسات المالية الدولية تمثّل إحدى الركائز الأساسية لما سمّاه "الكتلة التاريخية "العابرة للأوطان، التي تجمع بين النُخب الاقتصادية والسياسية والفكرية في المركز وحلفائها في الأطراف، وتعمل على تكريس نظام اقتصادي عالمي يخدم مصالح رأس المال العابر للحدود[4]؛ ويُسهم ديفيد هارفي كذلك بمساهمة نظرية بالغة الأهمية من خلال مفهومه عن" التراكم بالنزع "الذي يكشف عن كيفية توظيف المؤسسات المالية الدولية وسياسات التكيف الهيكلي لفتح مجالات جديدة أمام التراكم الرأسمالي في الجنوب العالمي، عبر فرض الخصخصة وتحرير الأسواق المالية ورفع القيود عن

---

(1) Immanuel Wallerstein: The Fourth Modern World Order: The Triumph of Central Liberalism, 1789-1914 (Berkeley: University of California Press, 2011), pp. 1-22.
(2) Giovanni Arrighi: The Long Twentieth Century: Money, Power and the Origins of Our Time (London: Verso, 2010), pp. 239-299.
(3) Roberto Cox: Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory, (Millennium: Journal of International Studies, Vol. 10, No. 2), pp. 126-155.
(4) Robert and Cox: Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History, New York: (Columbia University Press), pp. 253-298.

حركة رؤوس الأموال[1] ، وهو ما يُشكّل في جوهره عملية نزع منهجي للأصول العامة والموارد المشتركة لصالح رأس المال الخاص المحلي والعابر للحدود، إذ بيّن هارفي أن النيوليبرالية لم تكن مشروعاً لتعزيز الكفاءة الاقتصادية كما يُزعم، بل كانت أولاً وأخيراً مشروعاً سياسياً لإعادة توزيع الثروة والقوة لصالح الطبقات المالكة، وأنّ المؤسسات المالية الدولية أدّت دور الأداة التنفيذية الرئيسية لفرض هذا المشروع على دول الجنوب.

4. الركيزة الرابعة :نقد المؤسساتية المالية الدولية:

تستكمل الدراسة بنيتها النظرية باستحضار الأدبيات النقدية المتخصّصة التي تناولت المؤسسات المالية الدولية من الداخل أو عبر تحليل مخرجاتها السياساتية ، ويُعدّ جوزيف ستيغلتز (Joseph Stiglitz)، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والنائب الأسبق لرئيس البنك الدولي وكبير اقتصادييه، من أبرز الأصوات النقدية التي كشفت من موقع الخبرة المباشرة عن الاختلالات البنيوية في عمل هذه المؤسسات، إذ حاجج بأن صندوق النقد الدولي فرض على الدول النامية سياسات تحرير مالي متسرّعة وبرامج تقشّف قاسية دون مراعاة لظروفها الخاصة، وأنّ هذه السياسات أفضت في كثير من الحالات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية بدلاً من حلّها[2]، وقد عمّق ستيغلتز نقده في أعمال لاحقة مبيّناً أن قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية مصمّمة بطريقة تخدم مصالح الدول المتقدّمة والشركات الكبرى على حساب الدول النامية وشعوبها، وأنّ إصلاح هذه القواعد يتطلّب تحوّلاً جذرياً في بنية الحوكمة العالمية؛ وتُقدم نغاير وودز (Ngaire Woods)تحليلاً مؤسساتياً معمّقاً لصندوق النقد والبنك الدوليين من حيث بناهما التنظيمية وآليات صنع القرار فيهما وعلاقتهما بالدول المقترضة، كاشفة عن كيفية تحكم الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى في توجهات هذه المؤسسات عبر نظام الحصص والتصويت المرجح ومعايير اختيار القيادات[3]؛ كما تسهم شيريل باير (Cheryl Bayer) بتحليل ريادي للبنية الإقراضية لصندوق النقد الدولي بوصفها" فخ الديون(Debt trap) "الذي يُوقع الدول النامية في دائرة مفرغة من الاستدانة والمشروطيات وإعادة الاستدانة،إذ بيّنت أنّ شروط الإقراض مُصمَّمة بطريقة تُديم الحاجة إلى الاقتراض بدلاً من أن تُفضي إلى استقلالية اقتصادية حقيقية[4]؛ ومن الإسهامات الحديثة البالغة الأهمية ما قدّمه ألكسندر كنتيكيلنيس (Alexander Kentikelenis) وسارة باب (Sarah Babb) في تحليلهما لتطوّر

---

(1) David Harvey: A Brief History of Neoliberalism (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 64-86.
(2) Joseph E. Stiglitz: Globalization and Its Disadvantages (New York: W. W. Norton & Co., 2002), pp. 53-88.
(3) Ngaire Woods: The Globalists: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers (Ithaca: Cornell University Press, 2006), pp. 15-62.
(4) Cheryl Beyer: The Debt Trap: The IMF and the Third World (New York: Monthly Review Publishing House), pp. 33-49.

المشروطيات الإقراضية للصندوق عبر الزمن، إذ كشفا عن أنّ الصندوق تحوّل من التركيز على شروط اقتصادية كلية محدودة إلى فرض إصلاحات هيكلية شاملة تمسّ البنى المؤسساتية والتنظيمية للدول المقترضة، وأنّ هذا التوسع في نطاق المشروطيات جرى بصورة تدريجية ومُنظمة تحت تأثير الأيديولوجيا النيوليبرالية[1]، وتُسهم دانييلا غابور(Daniela Gabor) بمقاربة نقدية مُعاصرة بالغة الأهمية من خلال مفهوم" إجماع وول ستريت "الذي يتجاوز مفهوم" إجماع واشنطن "التقليدي، لتكشف عن التحوّل النوعي في استراتيجيات المؤسسات المالية الدولية نحو" أمولة التنمية "عبر تحويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة في الجنوب العالمي إلى أصول مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية العالمية[2]؛ أما ها-جون تشانغ (Ha-Joon Chang) فيُقدم نقداً تاريخياً مُوثقاً لسياسات التحرير الاقتصادي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، مُبرهناً من خلال أدلة تاريخية غزيرة على أنّ الدول المتقدّمة ذاتها لم تتّبع في مسار تنميتها السياسات التي تفرضها اليوم على الدول النامية، بل اعتمدت سياسات حمائية وتدخلية واسعة لحماية صناعاتها الوليدة وبناء قدراتها التنافسية، ثم" ركلت السلّم "الذي صعدت عليه لمنع الآخرين من اللحاق بها[3]؛ ويُثري جيسون هيكل الإطار النظري بتحليل معاصر كاشف لآليات انتقال الثروة من الجنوب إلى الشمال، مُقدّماً بيانات تفصيلية تُظهر أنّ التدفقات المالية من الجنوب العالمي نحو الشمال تفوق بأضعاف حجم المساعدات التنموية التي يتلقّاها، وأنّ منظومة الديون الخارجية تمثّل أحد القنوات الرئيسية لهذا النزيف المالي المُمنهج [4].

تجدر الإشارة إلى أنّ الإطار النظري المُتبنّى في هذه الدراسة لا يزعم الحياد المعرفي المُطلق، إذ ينطلق من موقف نقدي واع بذاته يتبنّى منظور الجنوب العالمي ومصالح شعوبه بوصفه موقعاً إبستمولوجياً مشروعاً لإنتاج المعرفة، غير أنّه يلتزم في الوقت ذاته بالصرامة المنهجية والدقة في التعامل مع المعطيات والأدلة، ويحرص على عرض الحجج المضادّة ومناقشتها بموضوعية قبل تقييمها نقدياً.

---

(1) Alexander Kintekelinis and Sarah Babb: The Making of Neoliberal Globalization: Norm Replacement and the Politics of Covert Institutional Change (American Journal of Sociology, Vol. 124, No. 6, 2019), pp. 1720-1762.

(2) Daniela Gabor: "The Wall Street Consensus," Development and Change, Vol. 52, No. 3, 2021), pp. 429-459.

(3) Ha-Joon Chang: Kicking the Ladder: A Historical Development Strategy (London: Anthem Publishing House), pp. 15-51.

(4) Jason Haeckel: The Gap: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions (London: Windmill Books, 2017), pp. 149-186.

المحور الثاني

اللاتكافؤ البنيوي في هيكلية التصويت وجدلية الإقراض المشروط

(قراءة نقدية في ميكانيزمات الحوكمة المالية الدولية)

تتجسّد إشكالية الهيمنة البنيوية في النظام المالي العالمي المعاصر بأوضح صورها من خلال الآليات غير المتوازنة لتوزيع القوة التصويتية داخل المؤسسات المالية الدولية الكبرى، ولا سيّما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، اللذين يُمثّلان الأذرع المؤسساتية المحورية للمنظومة الاقتصادية العالمية وأدواتها التنفيذية الأكثر فاعليةً في فرض التوجهات السياساتية على دول الجنوب العالمي؛ فخلافاً للمنظّمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة التي تتبنّى مبدأ" دولة واحدة، صوت واحد "كأساس للحوكمة الديمقراطية، تعتمد المؤسسات المالية الدولية نظاماً تصويتياً مُرجَّحاً مرتبطاً بالحصص المالية للدول الأعضاء، وهو نظام يُكرّس في بنيته ذاتها علاقات القوة غير المتناظرة ويمنح الدول الأكثر ثراءً نفوذاً تقريرياً يتجاوز بكثير وزنها الديموغرافي أو حتى حجمها الاقتصادي النسبي؛ إنّ التحليل المعمّق للبيانات الإحصائية المعاصرة يكشف عن اختلال جوهري وصارخ في توزيع حقوق التصويت؛ إذ تستأثر الدول العشر الأكثر ثراءً بما يُقارب 55% من إجمالي القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، بينما لا تتجاوز حصة 135 دولة نامية مجتمعةً نسبة 32% من هذه الحقوق تقريباً[1] ، في حين تتشتّت النسبة المتبقّية بين الدول متوسطة الدخل وتتفاقم حدّة هذا الخلل حين ندرك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تمتلك حقّ نقض فعلي على القرارات الجوهرية في صندوق النقد الدولي، إذ تبلغ حصّتها التصويتية 16.5% تقريباً، وهي نسبة تكفي لإجهاض أيّ قرار استراتيجي يتطلّب أغلبية خاصة تبلغ 85% من الأصوات، كالقرارات المتعلّقة بتعديل البنية التنظيمية أو إعادة توزيع الحصص[2]؛ إذ يقوم نظام الحوكمة للبنية المؤسساتية للهيمنة في صندوق النقد الدولي على هيكلية هرمية معقدة تتوزع فيها السلطات بين ثلاثة مستويات رئيسية(مجلس المحافظين) الذي يُمثّل السلطة العليا ويتألّف من ممثّلين عن جميع الدول الأعضاء عادةً وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية، و (المجلس التنفيذي) المؤلّف من 24 مديراً تنفيذياً يمارسون الإشراف اليومي ويُصادقون على برامج الإقراض والسياسات، و(المدير العام) الذي يُدير عمليات الصندوق ويرأس جهازه الإداري والفني، ورغم أنّ مجلس المحافظين يُعدّ رسمياً السلطة العليا،

---

(1) Pilbeam, Keith: International Finance, 4th ed., (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 429-432.

(2) Nieger Woods: The Globalists: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers (Ithaca: Cornell University Press, 2006), pp. 31-35.

فإنّ القرارات الفعلية تُتّخذ في الغالب على مستوى المجلس التنفيذي حيث يتجلّى التفاوت في القوة التصويتية بصورة أكثر حدّة[1]، وكما موضح بالشكل ادناه:

شكل رقم:(1) هيكلية الحوكمة واتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي

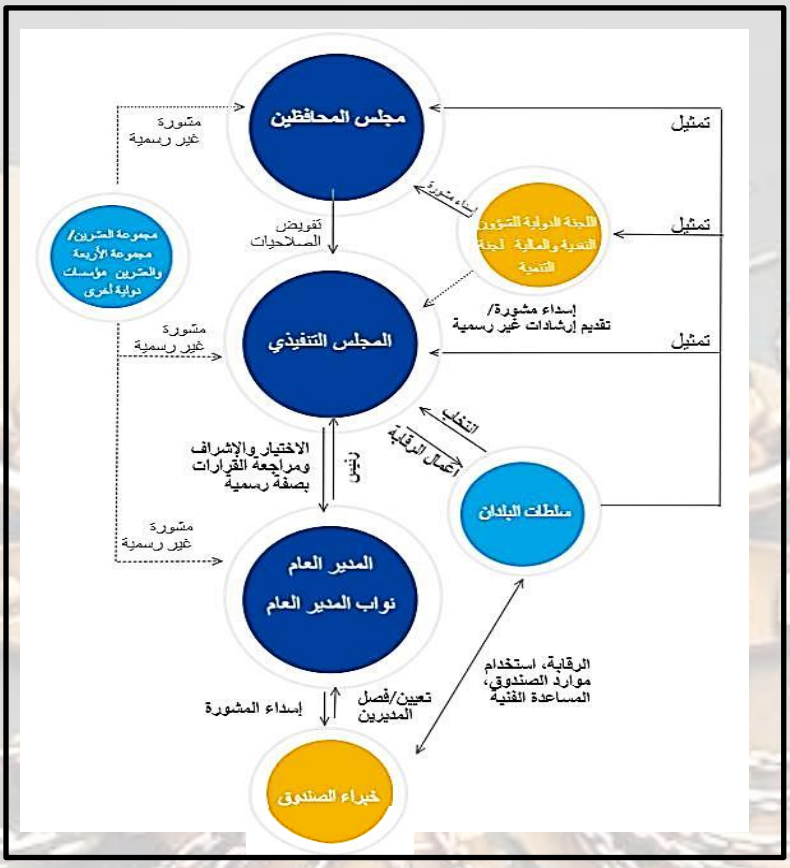

المصدر : الصفحة الرسمية لصندوق النقد الدولي على وفق الرابط:

https://search.app/oKGp6czSAR41z3b37

كما ويرتبط نظام التصويت ارتباطاً عضوياً بنظام الحصص، الذي يُحدّد ثلاثة أبعاد حاسمة في آنٍ واحد(الاشتراك المالي للدولة العضو في رأسمال الصندوق، حدود الاقتراض المتاحة لها في حال احتياجها للتمويل، و قوّتها التصويتية في صنع القرار)؛ إذ تُحتسب الحصص نظرياً وفق معادلة معقّدة تأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد الوطني والانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية وتقلّبات الإيرادات غير أنّ هذه المعادلة ذاتها تعكس في بنيتها توجّهات تخدم الاقتصادات المتقدّمة وتُقلّل من وزن الاقتصادات النامية

[1] James Raymond Freeland: The International Monetary Fund and the Policy of Conditional Lending (London: Routledge, 2007), pp. 19-25.

رغم حجمها الكبير[1]؛ إذ إنّ الخلل الهيكلي في توزيع حقوق التصويت لا يمثّل مجرّد اختلال تقني يمكن تصحيحه بتعديلات إجرائية، بل يُجسّد علاقة قوة بنيوية راسخة تتيح للقوى الاقتصادية المهيمنة ممارسة نفوذ حاسم على مسار السياسات الاقتصادية العالمية، فحين تمتلك الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون الأساسيون (مجموعة السبع) مجتمعين أكثر من 43% من الأصوات[2] ، فإنّ ذلك يمنحهم قدرةً فعلية على تشكيل أجندة الصندوق وتوجيه سياساته الإقراضية والمشروطيات المصاحبة لها وفق رؤاهم الأيديولوجية ومصالحهم الاستراتيجية ، وكما موضح بالجدول ادناه:

جدول رقم :(1) توزيع حقوق التصويت في المؤسسات المالية الدولية

الدولة / المجموعة	النسبة في صندوق النقد الدولي	النسبة في البنك الدولي	نسبة السكان العالمي
الولايات المتحدة	%16.5	%15.8	%4.2
الاتحاد الاوربي	%25.7	%26.3	%5.7
اليابان	%6.1	%6.8	%1.6
الصين	%6.4	%5.7	%17.9
الهند	%2.8	%3.0	%17.7
دول أفريقيا (54 دولة)	%7.2	%6.8	%17.5
امريكا اللاتينية (33 دولة)	%7.9	%7.5	%8.4
جنوب اسيا (باستثناء الهند)	%2.1	%1.9	%7.8

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Bryant, Ralph C. Management Shares in the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, and Current Status. (Washington: Brookings Institution, 2010).

وتتعمّق إشكالية الهيمنة حين ندرك أنّ الممارسة الفعلية لاتخاذ القرار في الصندوق تميل إلى الإجماع الشكلي أكثر من التصويت العلني، وهو ما يُتيح للدول المهيمنة ممارسة ضغوط غير رسمية ومساومات خلف الكواليس تُفضي في النهاية إلى قرارات تعكس مصالحها، دون أن يظهر ذلك في السجل

---

(1) Graham Byrd and Dane Rowlands: "The Political Economy of Voting Power in the IMF" (World Economics Journal, Vol. 8, No. 4, 2007), pp. 1-18.

(2) Jacob Vestergaard and Wade, Robert H.: "Protecting Power: How Western States Retain the Dominant Voice in the Governance of the World Bank," (Global Development Journal, Vol. 46, 2013), pp. 153-164.

الرسمي؛ وقد كشفت دراسات تحليلية معمّقة عن أنّ الدول النامية نادراً ما تُعارض علناً مقترحات الإدارة (التي تهيمن عليها الدول المتقدّمة) حتى حين تتعارض مع مصالحها، وذلك خشية الانتقام عبر تشديد شروط الإقراض أو تأخير الموافقة على البرامج التمويلية[1]؛ كما أنّ اختيار (المدير العام للصندوق) يتمّ وفق اتفاق ضمني غير مكتوب يقضي بأن يكون دائماً أوروبياً، مقابل أن يتولّى أمريكي رئاسة البنك الدولي[2]، وهو ما يُرسّخ احتكار القوى الغربية لقيادة المؤسستين رغم كلّ التغيّرات التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة مع صعود(الصين ،روسيا،الهند ،والبرازيل)؛ كما و شهدت العقود الأخيرة محاولات متكرّرة لإصلاح هيكلية الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي، استجابة للانتقادات المتصاعدة من دول الجنوب العالمي والقوى الصاعدة، إذ تمخّضت هذه المحاولات عن سلسلة من المراجعات الدورية للحصص، كان أبرزها إصلاح العام 2010 الذي أُقرّ رسمياً لكنّه لم يدخل حيّز التنفيذ الفعلي إلّا في العام 2016 بعد ممانعة أمريكية طويلة، وأسفر عن زيادة طفيفة في حصص الدول الناشئة (خاصة الصين والبرازيل والهند وروسيا) دون أن يُغيّر جوهرياً من موازين القوى الراسخة[3]؛ غير أنّ التحليل النقدي لهذه الإصلاحات يكشف عن طابعها (التجميلي) أكثر من الجوهري؛ فرغم الزيادة المحدودة في حصص بعض الاقتصادات الناشئة، حافظت الولايات المتحدة على حقّ النقض الفعلي، واستمرّت مجموعة السبع في الهيمنة الجماعية على المجلس التنفيذي، ولم تتغيّر الممارسات الفعلية في اتخاذ القرار بشكل ملموس؛ بل إنّ بعض المحلّلين يرون أنّ هذه الإصلاحات الشكلية أدت وظيفة سياسية دقيقة، هي (امتصاص الاحتجاج) دون تقويض البنية السلطوية الأساسية، وإضفاء قدر من الشرعية الإجرائية على نظام يبقى في جوهره مُختلّاً وغير ديمقراطي[4]؛حيث تتحوّل البنية المؤسساتية غير المتكافئة إلى أداة عملية للإخضاع السياساتي من خلال آلية(المشروطيات الإقراضية) التي تُمثّل الوجه التنفيذي المباشر للهيمنة، فحين تلجأ دولة نامية إلى الصندوق طلباً للتمويل الطارئ في ظلّ أزمة ميزان مدفوعات أو شحّ في السيولة الأجنبية، فإنّها تجد نفسها مُلزَمة بالقبول بـ"حزمة إصلاحات "شاملة تتجاوز بكثير معالجة الاختلال المالي الآني، لتطال البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للدولة برمّتها، وقد تطوّرت هذه

---

(1) Randall W. Stone: "The Political Economy of IMF Lending in Africa," (American Journal of Political Science, Vol. 98, No. 4, 2004), pp. 577-591.

(2) Drees Lesage and Jacob Vestergaard, "The IMF: Back to Basics," in The IMF and the Politics of Financial Globalization: From the Asian Crisis to a New International Financial Architecture? (Palgrave Macmillan, 2009), pp. 55-79.

(3) Driss Lesage, Peter Debayer-Derkes, et al.: "Reforming the IMF after the crisis," (International Politics Journal, Vol. 50, No. 4, 2013), pp. 553-578.

(4) Liam Clegg: "Global Governance Behind Closed Doors: The IMF Executive Board, Facilitating Enhanced Structural Adjustment, and the Intersection of Physical Power and Norm-Changing in Global Politics," (Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 3, 2014), pp. 749-775.

المشروطيات تاريخياً من شروط اقتصادية كلية محدودة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، إلى برامج التكيف الهيكلي الشاملة في ثمانينياته وتسعينياته، وصولاً إلى(المشروطيات البنيوية) المعاصرة التي تشمل إصلاحات الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وإعادة هيكلة القطاع العام[1]؛ إذ إنّ المشروطيات النمطية التي يفرضها الصندوق تتضمّن عادة :خفض الإنفاق الحكومي (خاصة الإنفاق الاجتماعي)، رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، خصخصة المؤسسات والمرافق العامة، تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية، تحرير سوق رأس المال والسماح بتدفّق حرّ لرؤوس الأموال الأجنبية، مرونة سوق العمل عبر تسهيل الفصل وإضعاف الحماية النقابية، و تخفيض قيمة العملة الوطنية لتعزيز التصدير، وتُفرض هذه الشروط بصيغة" خذ الحزمة كاملة أو اترك"، دون مجال حقيقي للتفاوض أو التكييف مع الخصوصيات المحلية، ودون أن تُراعي التكاليف الاجتماعية الباهظة التي تنتج عنها[2]، وتتجلى المشروطيات البنيوية بصوره الأكثر وضوحاً في ثلاثة نماذج دراسية تمثل أنماطاً مختلفة من الأدلّة التجريبية في الجنوب العالمي:

1. الحالة الأولى :الأرجنتين - نموذج الانهيار المُبرمج:(1983-2001)

تُقدّم التجربة الأرجنتينية واحداً من أكثر الأمثلة صدمةً على التأثيرات المدمّرة لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة من المؤسسات المالية الدولية .فقد خضعت الأرجنتين خلال الفترة(1983-2001) لـ(واحد وعشرين برنامجاً) من برامج الصندوق، تضمّنت مشروطيات واسعة النطاق شملت خصخصة القطاع العام بالكامل تقريباً(من الاتصالات والكهرباء إلى النفط والطيران)، وتحرير الحساب الرأسمالي بشكل متسرّع، وربط البيزو الأرجنتيني بالدولار عبر مجلس العملة، وتقليص جذري للإنفاق الاجتماعي[3]، أفضت هذه السياسات إلى انكماش درماتيكي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 28% بين العامين (1998 - 2002)، وانهيار النظام المصرفي، وارتفاع حادّ في معدلات البطالة من 6.5% في العام 1991 إلى 21.5%في العام2002 ، والأخطر من ذلك هو الانفجار الاجتماعي الذي نتج عن انهيار شبكة الأمان الاجتماعي؛ إذ قفز معدّل الفقر من 16% في العام 1993 إلى 57.5% في العام2002 ، مع ارتفاع الفقر

---

(1) Alexander E. Kentekelinis Stubbs, Thomas H. Walker, "The IMF Conditions and the Development Policy Space, 1985-2014", (Review of International Political Economy, Vol. 23, No. 4, 2016), pp. 543-582.

(2) Sarah L. Babb and Kentikilenis, Alexander E.: "International Financial Institutions as Agents of Neoliberalism", in Sage's Guide to Neoliberalism, (Sage Publications, 2018), pp. 16-27.

(3) Michael Moses: Argentina and the IMF: From Triumph to Tragedy (Washington, D.C.: Institute of International Economics, 2002), pp. 15-41.

المدقع من 3.4% إلى 27.5% خلال الفترة ذاتها[1]، وحين انفجرت الأزمة في أواخر العام2001 ، لم يكن الصندوق مستعداً لتحمّل أيّ مسؤولية، بل حمّل الحكومة الأرجنتينية كامل المسؤولية عمّا اعتبره" فشلاً في تطبيق الإصلاحات بشكل كاف"، وهو ما يكشف عن المنطق الأيديولوجي المنغلق الذي يحكم عمل الصندوق، حيث أيّ فشل يُعزى إلى" نقص الإصلاح "وليس إلى خلل في النموذج ذاته.

2. الحالة الثانية :الإكوادور - الإفقار المُمنهج:(2000-2020)

تُمثّل جمهورية الإكوادور حالةً بالغة الدلالة على الآثار التراكمية طويلة المدى لسياسات الإقراض المشروط .فخلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين(2000-2020) ، خضعت الإكوادور لـ(اثنتي عشرة حزمة) من برامج التكيف الهيكلي، فُرضت عليها في سياق أزمة ديون حادّة وتبنٍّ متسرّع لسياسة الدولرة الكاملة(استبدال العملة الوطنية بالدولار الأمريكي) وتضمّنت المشروطيات المرفقة تخفيضاً جذرياً في الإنفاق الاجتماعي بنسبة تجاوزت37% ، وخصخصة قطاعات استراتيجية كالكهرباء والاتصالات والنفط، وإلغاء الدعم عن المحروقات والسلع الأساسية[2]؛ أسهمت هذه السياسات المفروضة بشكل مباشر في تفاقم مؤشرات الفقر، إذ ارتفع معدل الفقر من 25% في العام 1999 إلى 41% في العام2006 ، مع تدهور حادّ في مؤشرات التنمية البشرية وتراجع نوعية الخدمات الصحية والتعليمية العامة، ولم يبدأ التحسّن النسبي إلّا بعد وصول حكومة رافائيل كوريا في العام2007 ، التي اتّخذت مواقف تحدّياً صريحة تجاه المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك(التخلّف الانتقائي) عن سداد ديون خارجية اعتبرتها" كريهة وغير مشروعة" [3]

3. الحالة الثالثة : موزمبيق - تقويض الأمن الغذائي:(1987-2000)

تُجسّد التجربة الموزمبيقية بدورها الآثار المدمّرة للشروط المصاحبة للقروض الطارئة على القطاعات الإنتاجية الحيوية؛ فقد مارست المؤسسات المالية الدولية ضغوطاً هائلة على موزمبيق خلال التسعينيات من أجل (تحرير القطاع الزراعي) بشكل سريع ومتطرّف، بما في ذلك إلغاء مجالس التسويق الحكومية، ورفع الدعم عن المدخلات الزراعية، وفتح الأسواق المحلية أمام الواردات دون حماية تدريجية[4]:أدّت هذه السياسات إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الزراعية المستوردة المدعومة

---

(1) Mark Weisbrot and Luis Sandoval: Argentina's Economic Recovery: Policy Choices and Implications (Washington, D.C.: Center for Economic and Policy Research, 2007), pp. 2-7.
(2) Kathryn M. Conagan and Carlos de la Torre: "Rafael Correa's Permanent Campaign: Making the Ecuadorian Presidency by Referendum," (International Journal of Journalism/Politics, Vol. 13, No. 3, 2008), pp. 267-284.
(3) Alberto Acosta: "Ecuador is an ideal path away from extractives," in Beyond Development: Alternative Visions from Latin America (Luxembourg: Rosa Foundation, 2013), pp. 31-49.
(4) Joseph Hanlon: "Power without accountability: The World Bank and the Mozambican cashew," (African Political Economy Review, Vol. 27, No. 83, 2000), pp. 29-45.

(خاصة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة)، ممّا قوّض بنية الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية الأساسية كالأرز والذرة، وأضعف الأمن الغذائي الوطني بشكل خطير، وحوّل موزمبيق من بلد قادر على تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي إلى بلد معتمد بشكل متزايد على الواردات الغذائية، وقد أُجبر صغار المزارعين على التخلّي عن زراعة المحاصيل الغذائية والتحوّل إلى المحاصيل النقدية الموجّهة للتصدير، ممّا زاد من هشاشتهم أمام تقلّبات الأسعار العالمية[1]

خلاصة المحور:

تُبرهن الحالات الثلاث المُستعرضة على الارتباط الوثيق والبنيوي بين آليات الهيمنة الاقتصادية العالمية المتمثّلة في هيكلية الحوكمة غير المتكافئة للمؤسسات المالية الدولية من جهة، وتعميق أنماط التبعية والتفكيك المنهجي للقدرات التنموية في دول الجنوب من جهة أخرى، فالخلل البنيوي في توزيع القوة التصويتية ليس مجرّد مسألة إجرائية تقنية، بل هو آلية مؤسساتية تُتيح للقوى المهيمنة فرض رؤاها الأيديولوجية ومصالحها الاستراتيجية على شكل" شروط موضوعية "و"ضرورات اقتصادية "غير قابلة للنقاش؛ وتُشكّل برامج التكيف الهيكلي والمشروطيات الإقراضية، في هذا السياق، الأداة التنفيذية الفعالة لإعادة هيكلة اقتصادات دول الجنوب وفق رؤية تخدم مصالح المراكز الرأسمالية العالمية على حساب التنمية المستدامة المتوازنة والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية؛ إذ إنّ هذا المحور قد كشف بالأدلّة التجريبية الموثّقة أنّ المؤسسات المالية الدولية لا تعمل بوصفها أدوات محايدة لإدارة الاستقرار المالي العالمي، بل تعمل بوصفها أدوات هيمنة بنيوية تُعيد إنتاج التراتبيات الاقتصادية العالمية وتُكرّس التبعية المالية والسياساتية لدول الجنوب، وهو ما يُمهّد الطريق للمحورين اللاحقين اللذين سيُفكّكان بمزيد من العمق فخاخ المديونية كآلية للإخضاع المالي المستدام، و سياسات التكيف الهيكلي كأداة لتفكيك دور الدولة التنموية.

المحور الثالث

الدَّيْن الخارجي بوصفه آلية للهيمنة الاقتصادية (فخاخ المديونية وتداعياتها البنيوية)

تُمثّل المديونية الخارجية أحد أعمق التجلّيات البنيوية لمنظومة الهيمنة الاقتصادية العالمية المعاصرة وأشدّها فتكاً بمقدّرات دول الجنوب العالمي؛ فهي لا تنحصر في كونها ظاهرة مالية تقنية قابلة للاحتواء عبر إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة، بل تتجاوز ذلك لتغدو(آلية مؤسساتية مُحكَمة) لإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتناظرة بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه المُستَضعَفة، وأداة فعّالة لتحويل

[1] William J. Moseley and Lawrence Judith: "Neoliberal Politics, Rural Livelihoods and Urban Food Security in West Africa: A Comparative Study of Gambia, Ivory Coast and Mali," (Proceedings of the National Academy of Sciences, Vol. 107, No. 13, 2010), pp. 574-579.

السيادة الوطنية من حقّ مبدئي غير قابل للتصرّف إلى سلعة قابلة للرهن في أسواق الدَّيْن الدولية، وقد أدرك عدد من روّاد الفكر النقدي التنموي هذا البعد البنيوي للمديونية في وقت مبكّر؛ إذ أشار الاقتصادي المصري سمير أمين إلى أنّ الدَّيْن الخارجي يُشكّل" الحبل السُّرّي الذي يربط اقتصادات الأطراف بمراكز التراكم الرأسمالي العالمي، ويُعيد إنتاج تبعيتها في كلّ دورة من دورات السداد وإعادة الاقتراض"[1]؛ كما و تكشف البيانات الإحصائية المستقاة من المصادر المؤسساتية الدولية المعتمدة الأبعاد الكمّية لأزمة المديونية المعاصرة ومؤشرات الانفجار الصامت عن بلوغ أزمة المديونية في دول الجنوب العالمي مستوياتٍ غير مسبوقة تاريخياً من حيث حجمها المطلق ووطأتها النسبية على الموارد الوطنية المحدودة أصلاً؛ فوفقاً لتقرير" الإحصاءات الدولية للديون "الصادر عن البنك الدولي، بلغ إجمالي الديون الخارجية المستحقّة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نحو 11.3 تريليون دولار أمريكي مع نهاية العام2022 ، مُسجّلاً ارتفاعاً بنسبة تقارب 8.3% مقارنة بالعام السابق، وبزيادة تراكمية تجاوزت 250%قياساً بمستويات العام2000 [2] ، بيد أنّ الرقم المطلق وحده لا يكشف عن عمق الأزمة ما لم يُقرأ في سياق قدرة هذه الاقتصادات على خدمة التزاماتها المالية الخارجية دون المساس ببنيتها التنموية الداخلية؛ إذ تُظهر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنّ مدفوعات خدمة الدَّيْن الخارجي لدول الجنوب العالمي قد بلغت مستويات خانقة، حيث بات متوسط ما تُخصّصه هذه الدول لخدمة ديونها يُقارب 42% من إيراداتها العامة الإجمالية، في حين لا تتجاوز مخصّصاتها المُوجَّهة للقطاعات الاجتماعية الأساسية مُجتمَعة (الصحّة ،التعليم ،والحماية الاجتماعية) نسبة 11% فقط من تلك الإيرادات ذاتها[3]؛ ويتجلّى هذا التفاوت المُرعب حين ندرك أنّ كلّ دولار تُنفقه حكومة دولة نامية على تعليم أطفالها أو علاج مرضاها، يُقابله أربعة دولارات تُحوَّل إلى خزائن الدائنين الدوليين، وهو ما يُفضي إلى ما وصفه الاقتصادي الزامبي دامبيسا مويو بـ"نزيف التنمية المستدام "الذي يُحوّل الموارد المحدودة من تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحّة إلى تغذية دوائر المال العالمية[4]؛ وكما موضح بالجدول أدناه وبشكل اكثر تفصيل لبعض نماذج دول عالم الجنوب:

---

(1) Samir Amin: Accumulation on a Global Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment (New York: Monthly Publishing House), p. 385.

(2) World Bank: International Debt Statistics 2024: Updated International Debt Statistics (Washington, D.C.: World Bank Publications, 2024), pp. 12-18.

(3) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): A World of Debt: A Growing Burden on Global Prosperity (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 38-42.

(4) Dambisa Moyo: Dead Aid: Why Aid Doesn't Work and How There Is a Better Way for Africa (New York: Farrar, Strauss & Giroux, 2009), pp. 48-52.

جدول رقم :(2) مقارنة بين خدمة الديون والإنفاق على القطاعات الاجتماعية الأساسية في دول مختارة من عالم الجنوب:(2023)

الدولة	نسبة خدمة الديون من الايرادات العامة	نسبة الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية
سريلانكا	%72.5	%6.3	%8.7	%4.1
غانا	%45.8	%7.8	%11.2	%3.7
السنغال	%38.2	%9.5	%15.6	%5.8
الإكوادور	%35.7	%8.3	%12.5	%7.2
كينيا	%30.2	%8.9	%14.8	%4.3
زامبيا	%29.6	%7.1	%13.5	%3.9
باكستان	%57.1	%3.4	%7.8	%2.6
فيتنام	%18.4	%12.7	%15.3	%8.5

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank: International Debt Statistics 2024 (Washington, D.C.: World Bank Publications, 2024), pp. 45-78.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): A Debt-Laden World: A Growing Burden on Global Prosperity (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 31-58.

تتجلّى خطورة المنظومة الراهنة للمديونية الدولية فيما يُعرف في الأدبيات النقدية بـ"دوامة القروض المتجدّدة(Revolving Debt Trap) "، وهي آلية ذاتية الاستدامة تُعيد إنتاج التبعية المالية في كلّ دورة من دورات الاقتراض والسداد للاقتصاد السياسي للحلقة المُفرَغة؛ إذ تُشير دراسة تحليلية معمّقة أجرتها الأونكتاد إلى أنّ ما يُقارب 42% من القروض الجديدة التي تحصل عليها دول الجنوب تُوجَّه مباشرة لسداد فوائد وأقساط الديون القائمة، وليس لتمويل مشروعات إنتاجية أو خدمية تُعزّز القدرات

التنموية[1]، وهذا يعني عملياً أنّ نحو نصف التدفّقات المالية الوافدة لا تُسهم في أيّ قيمة مضافة حقيقية، بل تدور في فلك مُغلَق يُثري الدائنين ويُديم اعتماد المدينين عليهم؛ ويُمكن تفكيك هذه الدوامة البنيوية إلى سلسلة من الحلقات السببية المتشابكة :تبدأ بحاجة الدولة النامية إلى تمويل خارجي لسدّ عجز هيكلي في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة وهو عجز ناتج في جزء كبير منه عن الاختلالات البنيوية في التبادل التجاري الدولي التي فصّلتها الحلقة البحثية الأولى من هذا المسار البحثي فتلجأ إلى الاقتراض بشروط تتضمّن أسعار فائدة مُركَّبة وآجال سداد صارمة، ثمّ تجد نفسها مُلزَمة بتخصيص نسبة متنامية من إيراداتها لخدمة هذا الدَّيْن، ممّا يُقلّص حيّز الإنفاق التنموي ويُضعف القاعدة الإنتاجية، فيتفاقم العجز الأصلي ويزداد الاحتياج إلى قروض جديدة، وهكذا دواليك في حلقة مُفرَغة تزداد ضيقاً مع كلّ دورة[2]؛ إذ وصف الاقتصادي البريطاني جون بيلامي فوستر هذه الآلية بأنّها" ضريبة إمبريالية مُقنَّعة " تُحوّل فائض القيمة من اقتصادات الأطراف إلى اقتصادات المراكز تحت غطاء الالتزامات التعاقدية المشروعة[3]؛وتتفاقم وطأة هذه الدوامة بفعل عوامل هيكلية خارجية لا سيطرة لدول الجنوب عليها، منها: تقلّبات أسعار الفائدة العالمية التي تُحدّدها البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدّمة (وقد شهد العالم تأثيرات مدمّرة لقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة في 2022-2023 على كُلَف الاقتراض لدول الجنوب)، وتدهور أسعار المواد الأولية التي تُشكّل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية لكثير من هذه الدول، فضلاً عن هيمنة الدولار الأمريكي بوصفه عملة التسعير والسداد الأساسية، ممّا يُعرّض الدول المدينة لمخاطر سعر الصرف التي لا تملك أدوات التحوّط منها[4]؛وكما بالجدول ادناه:

---

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): A History of the Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 76-84.
(2) Carmen M. Reinhart and Tribich Christoph: Sovereign Debt Relief and Its Implications, (European Economic Association Journal, Vol. 14, No. 1, February 2016), pp. 215-251.
(3) John Bellamy Foster: The New Imperialism of Globalized Monopoly Financial Capital, (Monthly Review, Vol. 67, No. 3 July-August 2015), pp. 1-22.
(4) Daniela Gabor: The Wall Street Consensus (Development and Change Journal: Vol. 52, No. 3 May 2021), pp. 429-459.

جدول رقم :(3) أبعاد أزمة الدَّيْن الخارجي لدول عالم الجنوب النامي.

المؤشر	الدول منخفضة الدخل	الدول متوسطة الدخل	التأثيرعلى أهداف التنمية المستدامة
متوسط نسبة خدمة الدَّين إلى الصادرات	%14.8	%21.3	تقييد القدرة على تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر)
نسبة خدمة الدَّين إلى الإيرادات العامة	%35.7	%28.4	تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم (الهدفإنَّ 3و4)
الدول في حالة التعثر أو المهددة بالتعثر	%60	%42	تهديد الاستقرار الإقتصادي (الهدف 8)
نسبة المشروطية السياسية في القروض الجديدة	%73.6	%68.7	تقييد الحيز السياساتي الوطني (الهدف 17)
متوسط سعر الفائدة على القروض الجديدة	%5.8	%4.7	زيادة تكلفة التمويل التنموي (الهدف 10)

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). The Challenges of Global Debt. (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 76–95.

World Bank. Global Economic Prospects, January 2024. (Washington, D.C.: World Bank Group, 2024), pp. 112–138.

كما وإنّ الهيكلية المالية للمديونية الخارجية لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية الكمّية المباشرة على فداحتها بل تمتدّ لتطال البنى السيادية والسياسية للدول المدينة في مستوياتها الأعمق، مُفرزة ما يُمكن تسميته اصطلاحاً بـ"تآكل السيادة الوطنية عبر الاشتراطية المالية (Sovereignty Erosion through Financial Conditionality)"، فحين يبلغ الدَّيْن الخارجي لدولة ما عتبة حرجة تُهدّد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، تجد نفسها مُضطرّة للدخول في مفاوضات غير متكافئة مع الدائنين سواء أكانوا مؤسسات متعدّدة الأطراف كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أم حكومات دائنة مُنظَّمة في إطار نادي باريس، أم مستثمرين من القطاع الخاص وتتحوّل هذه المفاوضات في جوهرها إلى عملية مُمَنهَجة لإعادة

رسم حدود السيادة الاقتصادية، بل والسياسية أحيانا[1]؛ وقد أثبتت الدراسات التحليلية المعاصرة أنّ العلاقة بين المديونية وفقدان الاستقلالية السياساتية ليست علاقة عَرَضية أو ظرفية، بل هي علاقة(بنيوية مُؤَسَّسة)، إذ تتحوّل الديون الخارجية من أداة تمويلية مُفترَضة إلى آلية رقابية تُتيح للدائنين التدخّل المباشر في صياغة السياسات الاقتصادية الكلّية والقطاعية للدولة المدينة، وقد وثّقت الباحثة شيريل بايير في عملها الرائد حول البنك الدولي كيف تتحوّل القروض الإنمائية إلى أدوات للسيطرة السياساتية من خلال شبكة معقّدة من الشروط المُسبَقة واللاحقة التي تُعيد هيكلة الأولويات الوطنية وفق رؤية المُقرِض لا المُقتَرِض[2]، ويُعزّز هذا الطرح ما أشار إليه الاقتصادي السياسي غراهام بيرد من أنّ "الدَّيْن الخارجي يُشكّل أفعل أداة للضبط الجيوسياسي في عالم ما بعد الاستعمار، لأنّه يُحقّق ما كانت تُحقّقه الجيوش الاستعمارية لكن بكُلفة أقلّ وشرعية أكبر"[3]؛ ويتجلى البعد السياسي للمديونية و تآكل السيادة عبر الاشتراطية المالية بصوره الأكثر وضوحاً من خلال التشريح التطبيقي لفخاخ المديونية في نماذج دراسية تمثل أنماطاً مختلفة من الأدلّة التجريبية في الجنوب العالمي:

1. جمهورية زامبيا — الانزلاق من الأزمة إلى التبعية الشاملة:(2014-2023)

تُقدّم زامبيا نموذجاً بالغ الدلالة على الديناميكيات التدميرية لتراكم المديونية الخارجية وتحوّلها إلى فخّ بنيوي يستعصي على الحلول الجزئية، فقد شهد هذا البلد الأفريقي الغنيّ بالموارد الطبيعية وبخاصة النحاس الذي يُشكّل عصب اقتصاده إرتفاعاً صاروخياً في نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 35% في العام 2014 إلى ما يُقارب 118% في العام2023 [4]، وقد أفضى هذا التصاعد الدراماتيكي إلى سلسلة من التداعيات المتشابكة :انهيار قيمة عملة" الكواتشا "بنسبة تجاوزت 60% خلال الفترة ذاتها، وتقليص الإنفاق الاجتماعي بنسبة بلغت 61% بالقيمة الحقيقية، ممّا أدّى إلى تدهور حادّ في جودة الخدمات الصحّية والتعليمية وارتفاع معدّلات الفقر المُدقع إلى مستويات تجاوزت 60% من السكان[5]؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر2020 ، أصبحت زامبيا أوّل دولة أفريقية تتخلّف عن سداد ديونها السيادية في حقبة جائحة كوفيد19-، مُفجِّرة بذلك أزمة ديون سيادية كشفت عن هشاشة البنية المالية

---

(1) Alexander Kentekelinis Stubbs Thomas, and King Lawrence: "The IMF's Conditions and Development Policy Space, 1985-2014" (Review of International Political Economy, Vol. 23, No. 4, 2016), pp. 543-582.

(2) Cheryl Beyer: The World Bank: A Critical Analysis (New York: Monthly Publishing House), pp. 19-45.

(3) Graham Byrd: IMF Lending to Developing Countries: Issues and Evidence (London: Routledge, 2003), p. 187.

(4) International Monetary Fund: Zambia: Request for Arrangement under the Extended Credit Facility, IMF Report No. 22/292, (Washington, DC: IMF, 2022), pp. 8-15.

(5) Deborah Brautigam: Chinese Debt and African Development: Assessing the Evidence, (Third World Quarterly, Vol. 43, No. 9, 2022), pp. 2104-2123.

الدولية القائمة وعجز الأطر المؤسساتية الحالية ولا سيّما" الإطار المشترك لمعالجة الديون Common) "
(Frameworkالذي أطلقته مجموعة العشرين عن تقديم حلول عادلة وناجعة في الوقت المناسب، إذ استغرقت عملية إعادة هيكلة الديون الزامبية أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات المُعقَّدة بين دائنين متعدّدين يتنافسون على حصصهم من الموارد الشحيحة[1]؛ وتكشف الحالة الزامبية عن إشكالية بنيوية أعمق تتمثّل في ما يُسمّيه الباحث آدم تووز" فوضى بنية الدَّيْن السيادي"، حيث تتعدّد أنماط الدائنين من المؤسسات متعدّدة الأطراف إلى الصين بوصفها دائناً ثنائياً صاعداً إلى حملة السندات الأوروبيين(اليوروبوندز) ممّا يُعقّد أيّ عملية إعادة هيكلة مُنصفة ويُطيل أمد المعاناة الشعبية[2]

2. لبنان — تشريح انهيار اقتصاد المديونية:(1990-2023)

يُقدّم لبنان حالة دراسية استثنائية في أدبيات الاقتصاد السياسي للمديونية، لا من حيث حجم الانهيار فحسب وهو من الأشدّ في التاريخ الاقتصادي المعاصر بل من حيث البنية السياسية الاقتصادية التي أنتجته وتغذّت عليه في آنٍ واحد، فقد بلغت نسبة الدَّيْن العام اللبناني نحو 175% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام2022 [3]، وهي من أعلى النسب عالمياً، وقد تراكم هذا الدَّيْن عبر عقود من سياسات الاقتراض غير المنضبط التي استُخدمت لتمويل نموذج اقتصادي ريعي قائم على الاستهلاك والخدمات لا على الإنتاج والتصنيع، ولتغذية شبكات المحاصصة الطائفية التي أفرغت الدولة من مضمونها التنموي، وحين انفجرت الأزمة في تشرين الأوّل/أكتوبر2019 ، لم تكن مجرّد أزمة مالية تقنية قابلة للاحتواء، بل كانت انهياراً شاملاً لنموذج اقتصادي بأكمله؛ إذ فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها مقابل الدولار في السوق الموازية، وتبخّرت مدّخرات المواطنين في المصارف التي فرضت قيوداً تعسّفية على السحب والتحويل، وارتفع معدّل الفقر متعدّد الأبعاد إلى ما يتجاوز 80% من السكان وفق تقديرات الإسكوا، وانهارت المنظومة الصحّية والتعليمية بشكل كارثي[4]؛ وقد أفضى التخلّف عن سداد سندات اليوروبوندز في آذار/مارس 2020 إلى إخضاع لبنان لمفاوضات مُذلّة مع صندوق النقد الدولي، إذ فُرضت شروط إصلاحية شاملة تتضمّن(إعادة هيكلة القطاع المصرفي ،وإصلاح المالية العامة ،وتحرير سعر الصرف) وهي إصلاحات تُلقي بأعباء الأزمة على كاهل الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة، بينما أفلت

---

(1) Shakira Mustafa and Brizon Yowe: Africa's Growing Debt: How to Avoid a New Crisis, Overseas Development Institute Briefing Paper (London: Overseas Development Institute, 2023), pp. 1-18.

(2) Adam Tooze: "Welcome to the world of multiple crises." (Financial Times, October 28, 2022).

(3) International Monetary Fund: Lebanon: Article IV Consultations 2022, Press Release, IMF Report No. 22/296, (Washington, D.C.: IMF, 2022), pp. 4-12.

(4) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): Multidimensional Poverty in Lebanon (2019-2021): A Painful Reality and Uncertain Prospects, (Beirut: ESCWA, 2021), pp. 22-38

المسؤولون عن الأزمة وأصحاب الامتيازات المصرفية من أيّ محاسبة حقيقية[1]،إذ تكشف الحالة اللبنانية عن بُعد بالغ الأهمية في الاقتصاد السياسي للمديونية، وهو(التواطؤ البنيوي بين النُّخَب المحلية والمنظومة المالية الدولية) في إنتاج فخّ الدَّيْن واستدامته؛ فالنُّخَب الحاكمة استخدمت الاقتراض الخارجي لتمويل شبكات الزبائنية والريع السياسي وتأجيل الاستحقاقات الإصلاحية، بينما استفاد الدائنون الدوليون من أسعار الفائدة المرتفعة والمخاطر العالية لتحقيق عوائد استثنائية، ووقع المواطن العادي ضحيّة لهذا التحالف الموضوعي بين الهيمنة الخارجية والاستبداد الداخلي[2]؛ إنّ التحليل النقدي المعمّق لأزمة المديونية في دول الجنوب العالمي يقتضي تجاوز القراءة التقنية السطحية التي تُرجع الأزمة إلى" سوء الإدارة المالية "أو" الفساد المحلّي "وهي السردية المُهيمنة لدى المؤسسات المالية الدولية والتعمّق في الجذور البنيوية الكامنة في صلب العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة، فالمديونية ليست نتاج قرارات معزولة اتّخذتها حكومات غير كفؤة، بل هي نتاج تاريخي لمنظومة اقتصادية عالمية صُمِّمت بنيوياً لتُعيد إنتاج الفوائض من الأطراف إلى المراكز[3]،و تتمثّل الجذور البنيوية الأساسية في عدّة عوامل متشابكة: أوّلها :التدهور المزمن في شروط التبادل التجاري بين دول الجنوب المُصدِّرة للمواد الأولية ودول الشمال المُصدِّرة للسلع المُصنَّعة والخدمات عالية القيمة المضافة، وهو ما يُفضي إلى عجز هيكلي مُتراكم في موازين المدفوعات لا يُمكن سدّه إلّا بالاقتراض الخارجي؛ وثانيها :هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، ممّا يُخضع دول الجنوب لتقلّبات السياسة النقدية الأمريكية دون أن يكون لها أيّ دور في صياغتها، وقد أثبتت أزمة رفع أسعار الفائدة الأمريكية في الثمانينيات وتكرارها في (2022-2023) كيف يُمكن لقرار أحادي صادر من واشنطن أن يُفجّر أزمات ديون سيادية في عشرات الدول النامية[4]؛ وثالثها:احتكار حركة رؤوس الأموال الدولية من قِبَل المراكز المالية الغربية ووكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى (موديز وستاندرد آند بورز وفيتش) التي تمتلك سلطة تحديد كُلفة الاقتراض لكلّ دولة نامية دون خضوعها لأيّ رقابة دولية ديمقراطية[5]؛ ورابعها :التدفّقات المالية غير المشروعة من دول الجنوب إلى دول الشمال بما

---

(1) Mona Fawaz and Belén Isabel: The Case of Beirut, Lebanon, Understanding Slums: Case Studies for the World Report on Human Settlements (London: United Nations Human Settlements Programme, 2023), pp. 14-29.

(2) Adam Hanieh: Money, Markets and Ownership: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), pp. 156-178.

(3) Utsa Patnaik and Patnaik Prabhat: Capital and Imperialism: Theory, History and the Present (New York: Monthly Publishing House, 2021), pp. 201-234.

(4) José Antonio Ocampo: Resetting the International Monetary Order (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 88-115.

(5) Timothy J. Sinclair: The New Masters of Capital: U.S. Bond Rating Agencies and Creditworthiness Politics (Ithaca: Cornell University Press, 2005), pp. 53-78.

فيها التهرّب الضريبي للشركات متعدّدة الجنسيات والتسعير التحويلي والتدفّقات المالية المُبهَمة والتي تُقدّرها الأبحاث المعاصرة بما يتراوح بين 500 مليار و 1.2تريليون دولار سنوياً، وهو رقم يتجاوز بكثير إجمالي المساعدات التنموية الرسمية المُقدَّمة لهذه الدول[1]

خلاصة المحور:

تُبرهن المعطيات والحالات الدراسية المُستعرَضة في هذا المحور على أنّ المديونية الخارجية لدول الجنوب العالمي لا تُمثّل مجرّد ظاهرة مالية عابرة قابلة للحلّ ضمن الأطر المؤسساتية القائمة، بل تُجسّد آلية بنيوية راسخة لإعادة إنتاج التراتبيات الاقتصادية العالمية وتكريس التبعية المالية والسياساتية ؛ فالدَّيْن الخارجي يعمل بوصفه" الحلقة الثانية "في سلسلة الهيمنة المؤسساتية التي بدأنا بتفكيكها في المحور السابق (هيكلية التصويت والإقراض المشروط)؛ إذ تُفرز البنية غير المتكافئة للحوكمة المالية الدولية سياسات إقراضية مُنحازة، تُؤدّي بدورها إلى تراكم مديونية غير مستدامة، تُتيح بدورها مزيداً من التدخّل في السياسات الوطنية عبر مشروطيات إعادة الهيكلة، وهكذا في حلقة مُفرَغة ذاتية التعزيز تُعيد إنتاج التبعية في كلّ دورة؛ إنّ حالتَي زامبيا ولبنان على تباينهما الجغرافي والسياقي تكشفان عن نمط مشترك جوهري :تحوّل الأزمات المالية إلى فرص لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية وفق متطلّبات النظام الاقتصادي العالمي المُهيمِن، بما يتجاوز البُعد الاقتصادي ليطال إعادة تشكيل البُنى الاجتماعية والسياسية في الدول المدينة، وهذا ما يُؤكّد ضرورة تطوير مقاربات بديلة تتجاوز" إدارة الأزمة "إلى معالجة جذورها البنيوية، بما في ذلك إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية على غرار قوانين الإفلاس الوطنية، وتفعيل مبدأ" الديون الكريهة (Odious Debt) "الذي يُعفي الشعوب من ديون اقترضتها أنظمة استبدادية لم تُمثّلها، وتنويع مصادر التمويل التنموي بعيداً عن الاقتراض المشروط؛ إذ يُمهّد هذا التحليل الطريق للمحور اللاحق الذي سيُعالج سياسات التكيف الهيكلي بوصفها أداةً مباشرة لتفكيك دور الدولة التنموية في الجنوب العالمي.

المحور الرابع

سياسات التكيّف الهيكلي وتفكيك دور الدولة التنموية

(القوّة التحويلية للنيوليبرالية المُؤَسَّسة)

إذا كان المحوران السابقان قد كشفا عن البنية غير المتكافئة للحوكمة المالية الدولية) هيكلية التصويت والإقراض المشروط (وعن آليات فخّ المديونية بوصفها أدوات للإخضاع المالي المُستدام، فإنّ هذا المحور يُعالج الحلقة الثالثة والأشدّ عمقاً في سلسلة الهيمنة المؤسساتية :سياسات التكيّف الهيكلي

[1] Lyons Ndikumana and Boyce James K: Africa's Debt Division: How Foreign Loans and Capital Flight Drained the Continent (London: Zed Books, 2011), pp. 12-36.

(Structural Adjustment Policies — SAPs) بوصفها المشروع الأيديولوجي-المؤسساتي الأكثر طموحاً لإعادة هندسة اقتصادات الجنوب العالمي ومجتمعاته ودوله وفق قوالب نيوليبرالية مُعَدَّة سلفاً في مراكز القرار الغربية؛ فسياسات التكيّف الهيكلي لم تكن مجرّد وصفات اقتصادية تقنية لمعالجة اختلالات مالية ظرفية، بل مثّلت كما أشار الاقتصادي المصري جلال أمين" أعمق تدخّل خارجي في السياسات الداخلية لدول العالم الثالث منذ الحقبة الاستعمارية المباشرة، إذ استهدفت إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لهذه الدول بأكملها"[1]

أولاً :السياق التاريخي والأيديولوجي — من دولة التنمية إلى دولة السوق.

لا يمكن فهم سياسات التكيّف الهيكلي بمعزل عن التحوّل الأيديولوجي الجذري الذي شهدته المنظومة الاقتصادية العالمية مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين، حين انتقلت البوصلة الفكرية للمؤسسات المالية الدولية من النموذج الكينزي القائم على الدور المحوري للدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية، إلى النموذج النيوليبرالي القائم على تقديس آليات السوق الحرّة وتقليص دور الدولة إلى حدوده الدنيا، وقد تبلور هذا التحوّل مؤسساتياً فيما بات يُعرف بـ"إجماع واشنطن (Washington Consensus)"، وهو المصطلح الذي صاغه الاقتصادي جون ويليامسون عام 1990 لوصف حزمة السياسات التي توافقت عليها المؤسسات المالية الدولية ووزارة الخزانة الأمريكية بوصفها" الوصفة الأمثل " للدول النامية[2]، وقد تزامن هذا التحوّل الأيديولوجي مع انفجار أزمة الديون في أمريكا اللاتينية عام 1982 حين أعلنت المكسيك عجزها عن سداد ديونها الخارجية ممّا أتاح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فرصة تاريخية لتحويل أزمة المديونية إلى رافعة لإعادة هيكلة اقتصادات الجنوب بأكملها، فلم تعد القروض تُمنح لمعالجة اختلالات ظرفية في ميزان المدفوعات، بل باتت مشروطة بتطبيق برامج تكيّف هيكلي شاملة تستهدف تحويل البنية الاقتصادية والمؤسساتية للدولة المُقتَرِضة وفق الأجندة النيوليبرالية[3]،وكما أشار الباحث الأوغندي محمود ممداني، فإنّ" سياسات التكيّف الهيكلي لم تكن ردّ فعل على أزمة اقتصادية بقدر ما كانت استثماراً سياسياً لأزمة اقتصادية"[4]؛ إذ وتضمّنت الحزمة النمطية لبرامج التكيّف الهيكلي مجموعة من الإجراءات المُتلازمة التي فُرضت بصيغة واحدة شبه موحّدة على دول

---

[1] أمين جلال: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 145.

[2] John Williamson: "What Does Washington Mean by Policy Reform?", Adaptation in Latin America: How Much Progress Has Been Made?, (Washington, D.C.: Institute of International Economics, 1990), pp. 7-20.

[3] Sarah Babb, and Alexander Kentikilenis. "International financial institutions as agents of neoliberalism," in: Cahill, Damien and others (eds.), The Sage Handbook of Neoliberalism, (London: Sage Publications, 2018), pp. 16-27.

[4] Mahmood Mamdani: Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton: Princeton University Press, 1996), p. 289.

تتباين تبايناً جذرياً في بُناها الاقتصادية وسياقاتها الاجتماعية ومستويات تطوّرها المؤسساتي :خصخصة المؤسسات والمرافق العامة بما فيها القطاعات الاستراتيجية، تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية والكمّية، تقليص الإنفاق العام ولا سيّما على القطاعات الاجتماعية، إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية، تحرير الأسواق المالية والسماح بحرّية تدفّق رؤوس الأموال، تخفيض قيمة العملة الوطنية لتحفيز الصادرات، وإصلاح سوق العمل في اتجاه" المرونة "أي تسهيل الفصل وإضعاف الحماية النقابية[1]، وكانت هذه الإجراءات تُفرض وفق منطق" حجم واحد يناسب الجميع-(One-size fits-all) " دون اعتبار يُذكَر للخصوصيات المحلية أو التكاليف الاجتماعية المترتّبة.

ثانياً :التأثيرات التدميرية لسياسات التكيّف الهيكلي — أربعة أنماط بنيوية من التفكيك.

1. تفكيك الدور الاجتماعي للدولة — تقويض شبكات الأمان الإنساني:

جسد تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحّة ،التعليم ،والحماية الاجتماعية) ، أحد أكثر مكوّنات سياسات التكيّف الهيكلي تدميراً للنسيج الاجتماعي في دول الجنوب العالمي؛ إذ تحوّل" التقشّف المالي "من إجراء اقتصادي مؤقّت إلى عقيدة مؤسساتية دائمة أفضت إلى تجريد الدولة من وظائفها الاجتماعية الجوهرية، وتكشف بيانات منظمة العمل الدولية أنّ 68% من دول أمريكا اللاتينية شهدت انخفاضاً ملحوظاً بمتوسط بلغ 37% في الإنفاق الحقيقي على التعليم والصحّة خلال الفترة الممتدّة بين العامين 1980 و2000، وهي الفترة التي شهدت التطبيق الأكثر صرامة لبرامج التكيّف الهيكلي في المنطقة[2]؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أثبتت الباحثة ديان إلسون أنّ الأثر الأفدح لسياسات التقشّف وقع على النساء والأطفال بشكل غير متناسب، إذ أُجبرت الأُسَر على تحمّل أعباء الخدمات التي انسحبت منها الدولة من الرعاية الصحّية المنزلية إلى التعليم غير الرسمي وهو ما أسمته "ضريبة التكيّف الهيكلي غير المرئية "التي تدفعها المرأة من وقتها وصحّتها وفرصها[3]، وتُقدّم (جمهورية غانا) شاهداً تجريبياً بالغ الدلالة على هذه الديناميكيات التدميرية؛ فحين طبّقت" برنامج الإنعاش الاقتصادي "عام 1983 بإشراف مباشر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهو البرنامج الذي قُدِّم آنذاك بوصفه" قصة نجاح "نموذجية للتكيّف الهيكلي في أفريقيا شهدت البلاد تراجعاً حادّاً في مؤشرات التنمية البشرية بنسبة قاربت 21% خلال العقد الأوّل من التطبيق، مصحوباً بانخفاض معدّلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بنسبة14% ، وتدهور في جودة الخدمات الصحّية العامة مع تراجع نسبة الأطباء إلى

---

(1) Joseph E. Stiglitz: Globalization and Its Disadvantages (New York: W. W. Norton & Co., 2002), pp. 53-88.

(2) International Labour Organization: Global Social Protection Report 2020-2022: Social Protection at a Crossroads, (Geneva: ILO Publications, 2021), pp. 142-158.

(3) Diane Elson: "The Impact of Structural Adjustment on Women: Concepts and Issues." In: Onimudi, Paddy (ed.): The IMF, the World Bank, and African Debt: The Social and Political Impact. (London: Zed Books), pp. 56-74.

السكان بفعل هجرة الكفاءات الطبّية الناتجة عن تدنّي الأجور الحكومية[1]، وقد وصف الباحث الغاني كوادو كونادو-أجيمانغ هذه النتائج بأنّها" انتصار إحصائي مزيّف"، إذ استُخدمت مؤشرات الاستقرار الكلّي (خفض العجز وكبح التضخّم) لتغطية التدهور الفعلي في مستويات معيشة الأغلبية الساحقة من السكان[2]؛ اما في (جمهورية تنزانيا الاتحادية)، أفضى تطبيق برنامج التكيّف الهيكلي عام1986 ، والذي جاء استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي بعد مقاومة مطوّلة من الرئيس جوليوس نيريري إلى تقليص جذري في النفقات الصحّية العامة، ممّا أدّى إلى ارتفاع مُروّع في معدّلات وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة بلغت 17% خلال الفترة(1994-1986) ، وقد وثّقت الباحثة جيوفاني أندريا كورنيا في دراستها المرجعية" التكيّف ذو الوجه الإنساني "التي أعدّتها لصالح منظمة اليونيسف كيف أنّ سياسات التقشّف المالي في تنزانيا ودول أفريقية أخرى قد حوّلت الأزمة الاقتصادية إلى كارثة إنسانية مُمَنهجة، حيث دفع الأطفال والفئات الأكثر هشاشة الثمن الأفدح لسياسات لم يكن لهم أيّ دور في صياغتها[3]

2. تقويض القدرات الإنتاجية الوطنية — التصنيع العكسي:

أدّى التحرير التجاري المُتسرّع وغير المتكافئ الذي فُرض ضمن حزم التكيّف الهيكلي إلى تعريض الصناعات الوطنية الناشئة في دول الجنوب لمنافسة مُدمِّرة مع الشركات متعدّدة الجنسيات ذات القدرات التكنولوجية والتمويلية والتسويقية المتفوّقة، ممّا أفضى إلى ما يُصطلح عليه في الأدبيات النقدية بـ"التصنيع العكسي (De-industrialization) "أو" الاغتيال الصناعي المُقنَّن"، وقد وثّق الاقتصادي الكوري (ها-جون تشانغ) في عمله المرجعي" ركل السُلَّم "كيف أنّ الدول الصناعية المتقدّمة ذاتها التي تفرض الآن سياسات التحرير على دول الجنوب قد بنت صناعاتها تاريخياً خلف حواجز حمائية صارمة، وأنّ مطالبتها بالتحرير الشامل اليوم تُشبه" ركل السُلَّم الذي صعدت عليه لتمنع الآخرين من الصعود"[4]؛ وتُمثّل البرازيل حالة نموذجية لهذا التصنيع العكسي المُبرمَج؛ إذ تراجعت حصّة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 33% في عام 1985 حين كانت البرازيل تمتلك ثامن أكبر قاعدة صناعية في العالم إلى ما

---

(1) Agyemang Konadu, Kwadu: "The Best and Worst Times: Structural Adjustment Programmes and Unequal Development in Africa - The Case of Ghana" (The Professional Geographer: Vol. 52, No. 3, 2000) pp. 469-483.

(2) Konadu-Agyemang, Kwadu: IMF and World Bank-sponsored structural adjustment programs in Africa: The Ghana experience, 1983-1999 (London: Ashgate Publishing House, 2001), pp. 1-18.

(3) Cornea, Giovanni Andrea, Richard Joly, and Frances Stewart (eds.): Adapting with a Human Face: Protecting Vulnerable Groups and Promoting Growth (Oxford: Oxford University Press for UNICEF), pp. 131-162.

(4) Ha-Joon Chang: Kicking the Ladder: A Development Strategy from a Historical Perspective (London: Anthem Publishing House, 2002), pp. 15-51.

يقارب 21% في عام2005 ، ثمّ واصلت الانحدار إلى أقلّ من 12% بحلول العام2020 [1]، وقد أفضى تحرير التجارة إلى إغراق الأسواق البرازيلية بالسلع المستوردة الأرخص ثمناً بفعل وفورات الحجم والدعم الحكومي المُقنَّع في بلدان المنشأ، ممّا قوّض تنافسية الصناعات المحلّية وأدّى إلى إغلاق آلاف المصانع وتسريح ملايين العمّال، وقد وصف الاقتصادي البرازيلي (لويز كارلوس بريسّر-بيريرا) هذا التحوّل بأنّه "مرض هولندي مُصطَنع (Manufactured Dutch Disease) "، إذ أدّى التحرير المالي والتجاري إلى ارتفاع مُصطَنع في سعر صرف الريال البرازيلي ممّا جعل الصادرات الصناعية غير قادرة على المنافسة، ودفع الاقتصاد نحو" إعادة التخصّص في المواد الأولية (Re-primarization) "بدلاً من الارتقاء في سلّم القيمة المضافة[2].

3. تعميق التبعية الاقتصادية — إدامة الحلقة المُفرَغة:

عوضاً عن تحقيق" الاستقلالية الاقتصادية "التي وعدت بها أدبيات المؤسسات المالية الدولية، أفضت سياسات التكيّف الهيكلي إلى تعميق اعتماد دول الجنوب على مصادر التمويل الخارجي وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المُوجَّهة في الغالب نحو القطاعات الاستخراجية التي لا تُحقّق قيمة مضافة حقيقية للاقتصادات المحلّية ولا تُسهم في بناء قاعدة إنتاجية مستدامة .وتُظهر بيانات البنك الدولي أنّ نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الناتج المحلّي الإجمالي في الدول منخفضة الدخل قد ارتفعت من 22.8% في عام 1980إلى 63.4% في عام2000 [3] أي أنّها تضاعفت قرابة ثلاث مرات خلال العقدين اللذين شهدا التطبيق المكثّف لبرامج التكيّف الهيكلي التي كان من المفترض أن تُعالج أزمة المديونية لا أن تُفاقمها، ويكشف هذا التناقض الصارخ عن الطبيعة الدائرية المُفرَغة لمنظومة التكيّف الهيكلي :فالدول النامية تلجأ إلى الاقتراض لسدّ اختلالاتها الهيكلية، فتُفرَض عليها سياسات تكيّف تُقوِّض قدراتها الإنتاجية وتُضعف قاعدتها الضريبية، فيتفاقم العجز المالي ويزداد الاحتياج إلى قروض جديدة بشروط أشدّ قسوة، وهكذا في حلقة لا تنتهي .وقد وصف الاقتصادي الكيني جيمس ثوو هذه الآلية بأنّها" ماكينة إعادة إنتاج التخلّف " التي تُحوّل الدول النامية من مُنتِجة لسلع وخدمات إلى مُنتِجة لأرباح تُحوَّل إلى المراكز الرأسمالية العالمية[4].

---

(1) Pereira Presser, Luiz Carlos: "The Dutch Disease and its Neutralization: Ricardo's Approach", (Brazilian Journal of Political Economy, Vol. 28, No. 1 January-March 2008), pp. 47-71.

(2) Pereira Presser, Luiz Carlos: Globalization and Competition: Why Some Emerging Countries Succeed While Others Fall Behind (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 89-118.

(3) World Bank: Global Development Finance 2001: Building Alliances for Effective Development Finance, (Washington, D.C.: World Bank Publications, 2001), pp. 234-248.

(4) James Theo: "Structural Adjustment and the Development of Africa." In: Ferry, Kings M. and Kenneth R. Ross (eds.). Democratic Transition in Malawi: A Comprehensive Assessment. (Plantaire: Clem, 2009), pp. 78-95.

4. توسيع الفجوات الاجتماعية — التقشّف بوصفه أداة لإعادة توزيع الثروة عكسياً:

أسهمت سياسات التقشّف المالي وإلغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية وهما ركيزتان أساسيتان في كلّ برنامج تكيّف هيكلي في تعميق التفاوتات الاجتماعية والطبقية بصورة مُروِّعة داخل مجتمعات الجنوب العالمي، وقد وثّق تقرير منظمة أوكسفام الدولية لعام 2023 ارتفاع" معامل جيني (Gini Coefficient) " وهو المقياس الأكثر استخداماً لقياس عدالة توزيع الدخل بمتوسط 19% في الدول التي طبّقت برامج التكيّف الهيكلي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين[1]،ويعني هذا الارتفاع عملياً أنّ سياسات التكيّف الهيكلي لم تكتفِ بإفقار المجتمعات ككلّ، بل أعادت توزيع الثروة المُتبقّية لصالح الشرائح الأكثر ثراءً على حساب الأغلبية الفقيرة والمُهمَّشة؛ وقد حلّل الاقتصادي الفرنسي (توماس بيكيتي) هذه الديناميكية في إطار أوسع، مُبيّناً أنّ سياسات التحرير المالي والخصخصة التي فُرضت على دول الجنوب قد خلقت طبقة رقيقة من" الأوليغارشية المحلّية "المتحالفة مع رأس المال العالمي، استحوذت على أصول الدولة المُخَصخَصة بأثمان بخسة وأعادت تدوير ثرواتها عبر الملاذات الضريبية الدولية، بينما غرقت الأغلبية الساحقة في فقر متفاقم[2]، وتتعزّز هذه القراءة بما أثبتته الدراسة التحليلية للباحثَيْن ألكسندر كنتيكيلينيس وتوماس ستابس، من أنّ برامج صندوق النقد الدولي قد أدّت إلى زيادة ملموسة ومُوثَّقة إحصائياً في مستويات عدم المساواة في الدخل في الدول التي خضعت لها، وأنّ هذا الأثر يظلّ قائماً حتى بعد السيطرة على المتغيّرات الأخرى [3].

ثالثاً :إعادة تدوير الخطاب دون تحويل البنية — من" التكيّف الهيكلي "إلى" الحوكمة الرشيدة."

دفعت الإخفاقات المتتالية والمُوثَّقة لبرامج التكيّف الهيكلي والانتقادات المتصاعدة من الأكاديميين والمجتمع المدني العالمي ومن داخل المؤسسات المالية ذاتها إلى عملية إعادة صياغة خطابية واسعة النطاق منذ أواخر التسعينيات، فاستُبدلت بمصطلح" التكيّف الهيكلي "تعبيرات أكثر قبولاً مثل "استراتيجيات الحدّ من الفقر (Poverty Reduction Strategy Papers — PRSPs) "و"الحوكمة الرشيدة (Good Governance) " و"التنمية المستدامة"، وأُدخلت مفاهيم" المُلكية الوطنية (Country) "

---

(1) Oxfam International: Survival of the Rich: How we should tax the super-rich now to fight inequality, (Oxford: Oxfam Great Britain, January 2023), pp. 18-32.
(2) Piketty, Thomas: Capital in the Twenty-First Century, translated by Arthur Goldhammer. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), pp. 430-467.
(3) Alexander Kintekelinis and Thomas Stubbs: "A Thousand Wounds: Social Protection in an Age of Austerity." (Oxford Studies of Development, Vol. 51, No. 1, 2023), pp. 1-19.

(Ownershipو"المشاركة "في أدبيات المؤسسات المالية الدولية[1]؛ بيد أنّ التحليل النقدي المعمّق لهذه التحوّلات الخطابية يكشف عن طابعها التجميلي أكثر من الجوهري، فقد أثبتت دراسات مقارنة مُوسَّعة أنّ المحتوى الفعلي للشروط المُرفَقة بالبرامج الإقراضية لم يتغيّر تغيّراً جذرياً رغم تبدّل المصطلحات؛ إذ استمرّ فرض سياسات التحرير والخصخصة والتقشّف المالي تحت عناوين مُستحدَثة.وقد وصف الباحث بن فاين هذا التحوّل بأنّه" نيوليبرالية بوجه إنساني(Neoliberalism with a Human Face) "، حيث أُضيفت طبقة رقيقة من الخطاب الاجتماعي فوق البنية الأيديولوجية ذاتها دون تغيير في الجوهر[2]، كما أنّ مفهوم" المُلكية الوطنية "تحوّل في الممارسة الفعلية إلى آلية لتحميل الدول المُقتَرِضة مسؤولية تصميم برامج" تُقنع "صندوق النقد الدولي بقبولها — أي أن تُنتج الدول ذاتها الشروط التي كانت تُفرض عليها سابقاً من الخارج، وهو ما أسماه الباحث جيمس فيرون" إنتاج الطاعة الذاتية Manufactured) " (Compliance [3]، وفي هذا السياق النقدي ذاته، يرى طيفٌ واسع من المحلّلين أنّ أجندة التنمية المستدامة(2030-2015) ،رغم خطابها الإنساني الجامع وأهدافها السبعة عشر الطموحة تُمثّل في جزء كبير منها استمراراً مُقنَّعاً للمنطق النيوليبرالي ذاته تحت غلاف جديد؛ إذ تتجاهل هذه الأجندة الأسباب البنيوية الحقيقية لتخلّف دول الجنوب من التبادل التجاري غير المتكافئ إلى نزف الموارد المالية عبر خدمة الديون والتدفّقات غير المشروعة وتُركّز بدلاً من ذلك على حلول تقنية وإدارية لا تمسّ جوهر علاقات القوة القائمة[4]، وهو ما عبّر عنه الباحث) جيسون هيكل (بقوله إنّ" أهداف التنمية المستدامة تطلب من الفقراء أن يتطوّروا دون أن تطلب من النظام العالمي أن يتغيّر."[5]

رابعاً :النماذج البديلة — شواهد من شرق آسيا على إمكانية التحرّر من الوصفات الجاهزة.

في مقابل الإخفاقات المُتتالية لنموذج التكيّف الهيكلي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أثبتت تجارب عدد من دول شرق وجنوب شرق آسيا أنّ مسارات تنموية بديلة قائمة على دور فاعل ومُوجَّه للدولة، وعلى تحرير انتقائي وتدريجي للأسواق، وعلى استثمار مكثّف في رأس المال البشري والبنية التحتية يُمكن أن تُحقّق نتائج أفضل بما لا يُقاس من الوصفات النيوليبرالية المُعمَّمة، وكما يلي:

---

(1) David Craig and Doug Porter: Development Beyond Neoliberalism? Governance, Poverty Reduction and Political Economy (London: Routledge, 2006), pp. 55-78.
(2) Fine, Ben: "The developmental state is dead - long live social capital?" (Development and Change Journal, Vol. 30, No. 1 January 1999), pp. 1-19.
(3) James D. Fearon: "Self-Performing Democracy". (Quarterly Economics Journal, Vol. 126, No. 4 November 2011), pp. 1661-1708.
(4) Heloise Weber: The Politics of Leaving No One Behind, Challenging the 2030 Agenda for Sustainable Development (Globalization Journal, Vol. 14, No. 3, 2017), pp. 399-414.
(5) Jason Haeckel: The Gap: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions, (London: William Heinemann, 2017), p. 253.

ماليزيا نموذج الدولة التنموية الانتقائية:

تُمثّل ماليزيا إحدى أكثر الحالات إقناعاً في نقض أطروحة" لا بديل عن التحرير الشامل"؛ فقد اعتمدت نموذجاً تنموياً قائماً على دور قوي ومُنظَّم للدولة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مع تحرير انتقائي ومدروس للتجارة يحمي الصناعات الناشئة في مراحلها الأولى قبل تعريضها تدريجياً للمنافسة الدولية؛ وقد تمكّن هذا النموذج من رفع متوسط دخل الفرد بنسبة تجاوزت 214% خلال الفترة(1990-2010) ، مع تخفيض نسبة الفقر من 17% إلى ما يُقارب 4% خلال الفترة ذاتها[1]، والأهمّ من ذلك أنّ ماليزيا رفضت في أثناء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وصفة صندوق النقد الدولي القائمة على التحرير المالي الشامل ورفع أسعار الفائدة، واتّجهت بدلاً من ذلك إلى فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال وتثبيت سعر الصرف، وهي السياسة التي أدانها الصندوق آنذاك لكنّها أثبتت نجاعتها في تسريع التعافي الاقتصادي مقارنة بالدول التي اتّبعت وصفة الصندوق كتايلاند وإندونيسيا[2]، وقد وصف رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد هذه التجربة بأنّها" إثبات عملي أنّ السيادة الوطنية في صنع السياسة الاقتصادية ليست ترفاً أيديولوجياً بل ضرورة تنموية."[3]

3. جمهورية الصين الشعبية — النقيض البنيوي للنيوليبرالية:

تُجسّد التجربة الصينية الانموذج الأكثر جذريةً في تحدّي الهيمنة النيوليبرالية والأكثر نجاحاً في تحقيق نتائج تنموية تاريخية غير مسبوقة؛ فقد تبنّت الصين منذ عام 1978 مساراً تنموياً فريداً يقوم على التخطيط المركزي المرن والتحرير التدريجي والانتقائي للأسواق، مع احتفاظ الدولة بدور محوري في توجيه الاستثمارات الاستراتيجية والسيطرة على القطاعات الحيوية والتحكّم في تدفّقات رؤوس الأموال عبر الحدود وهي سياسات تتناقض تناقضاً جذرياً مع وصفات" إجماع واشنطن"[4]؛ إذ تُظهر البيانات الإحصائية للبنك الدولي إنجازاً تاريخياً غير مسبوق في مكافحة الفقر :فقد تراجع عدد المواطنين الصينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.90دولار يومياً بمعادل القوّة الشرائية) من نحو 230 مليون نسمة في عام 2010 إلى ما يُقارب 46 مليوناً بحلول عام2017 ، بمعدّل انخفاض تجاوز80% خلال سبع سنوات فقط[5]؛ وقد أعلنت الصين رسمياً في شباط/فبراير 2021 القضاء على الفقر المُدقع بالكامل وفق

---

(1) Jomo, K. Wei Zhonghui: Malaysia Economic Development, Distribution and Inequalities (Singapore: Global Scientific Publishing, 2014), pp. 112-138.

(2) احمد محمود نماذج التنمية البديلة دروس مستفادة من تجارب الدول الآسيوية ، الرياض مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (٢٠٢١)، ص ١٥٧.

(3) Mahathir Mohamad, A New Deal for Asia. (Subang Jaya: Pelandok Publications, 1999).

(4) جون ويليامسون : إجماع واشنطن وتقييم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية بعد ثلاثة عقود ، ترجمة : عبد الله شحاته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٩)، ص ٦٣.

(5) BBC Arabic, via the World Bank, can be found at the following link: https://www.bbc.com/arabic/world-49891360.

معاييرها الوطنية، بعد أن انتشلت أكثر من 850 مليون شخص من الفقر منذ بدء مسيرة الإصلاح والانفتاح وهو ما يُمثّل أكبر عملية تخفيف للفقر في التاريخ الإنساني[1]؛ وتكمن أهمية التجربة الصينية ليس فقط في حجم إنجازاتها الكمّية، بل في كونها تُقدّم دليلاً تجريبياً حيّاً على أنّ الاندماج غير المشروط في منظومة الاقتصاد العالمي النيوليبرالي ليس السبيل الوحيد ولا الأفضل للخروج من دائرة التخلّف والفقر، فقد حقّقت الصين نتائج تنموية تفوق بما لا يُقاس ما حقّقته الدول التي اتّبعت وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين حرفياً، وذلك عبر مسار قائم على السيادة الوطنية في صياغة السياسات التنموية والتحرير المدروس والتدريجي والاستثمار الحكومي المكثّف في البنية التحتية ورأس المال البشري، وقد دفعت هذه التجربة الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغلتز إلى القول بأنّ" نجاح الصين يُمثّل أكبر تحدٍّ فكري واجهه إجماع واشنطن، لأنّه يُثبت أنّ كلّ ما قالته المؤسسات المالية الدولية عن ضرورة التحرير الشامل كان خاطئاً."[2]

خلاصة المحور:

تُبرهن الشواهد التاريخية والتجريبية المُستعرَضة في هذا المحور على أنّ سياسات التكيّف الهيكلي مثّلت الحلقة الأخيرة والأشدّ عمقاً في سلسلة الهيمنة المؤسساتية التي فكّكتها محاور هذه الدراسة؛ فإذا كانت هيكلية التصويت غير المتكافئة قد أتاحت للقوى المُهيمنة التحكّم في صنع القرار المالي الدولي(المحور الثاني)، وإذا كانت فخاخ المديونية قد أخضعت دول الجنوب للابتزاز المالي المُستدام (المحور الثالث)، فإنّ سياسات التكيّف الهيكلي قد استكملت الدائرة بتفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لهذه الدول من الداخل، وإعادة هيكلتها وفق نموذج يخدم مصالح المراكز الرأسمالية العالمية ويُكرّس تبعية الأطراف بشكل بنيوي مُستدام؛ غير أنّ نجاح نماذج بديلة كالتجربتين الصينية والماليزية يُؤكّد أنّ التخلّف ليس قدراً محتوماً، وأنّ التحرّر من قيود المنظومة المالية الدولية المُهيمنة مُمكنٌ حين تتوفّر الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية والقدرة على صياغة مسارات تنموية ذات خصوصية محلّية تُعزّز السيادة الوطنية وتستثمر في رأس المال البشري والقدرات الإنتاجية الذاتية وهو ما يفرض إعادة التفكير جذرياً في أنماط التنمية المناسبة لدول الجنوب العالمي، بما يتجاوز الوصفات الجاهزة نحو مقاربات أكثر إنصافاً واستدامة تحترم خصوصيات هذه المجتمعات وتُعزّز استقلالها الحقيقي.

---

(1) Xinhua Institute: Report on Striving for a Better Life for the People: China's Practical and Theoretical Innovations in Strengthening and Expanding the Achievements of Poverty Alleviation (Beijing: Xinhua National Research Institute, 2025).

(2) Joseph Stiglitz: Rethinking the East Asian Miracle, (Washington: World Bank/Oxford University Press 2001) p. 13.

خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها :

في ختام هذه الحلقة البحثية الرابعة من مشروعنا التحليلي التراكمي الساعي إلى تشريح البنى العميقة للهيمنة المتعددة المستويات التي يمارسها عالم الشمال على فضاءات الجنوب العالمي، نجد أنفسنا أمام مشهدٍ تحليلي يتكثّف فيه ما كشفته الحلقات السابقة ويتبلور في أشدّ تجلياته مادية ومؤسسية، فإذا كانت الحلقة الأولى قد عرّت الاختلالات الهيكلية الراسخة في منظومة التجارة الدولية بوصفها حقلاً لإعادة إنتاج التراتبيات الاقتصادية المُكرّسة للتبعية، وإذا كانت الحلقة الثانية قد فكّكت آليات الهيمنة الرقمية وصعود الأوليغارشية التقنية وما تنطوي عليه من استعمار معلوماتي وثقافي مستحدث، وإذا كانت الحلقة الثالثة قد نفذت إلى أعمق طبقات السلطة وأشدها ديمومةً حين كشفت عن الأوليغارشية المعرفية والهيمنة الأكاديمية التي حوّلت المعرفة من مشاعٍ إنساني مفترض إلى حقل مُهيكَل بعلاقات قوة لا تناظرية تُكرّس التبعية الإبستمولوجية، فإن هذه الحلقة الرابعة جاءت لتُضيء على البعد المالي-المؤسسي بوصفه الذراع التنفيذية الأكثر فاعلية وإحكاماً في منظومة الإخضاع البنيوي الشامل؛ إذ انطلقت هذه الحلقة من فرضية مركزية مفادها أن المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا تعمل بوصفها أدوات تقنية محايدة لإدارة الاستقرار المالي العالمي وتمويل التنمية كما تُصوّرها الخطابات الرسمية، بل تُشكِّل في جوهرها بنىً مؤسسية مُهندَسة لإعادة إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة بين مركز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه، وقد أكّد التحليل المعمّق صحة هذه الفرضية عبر ثلاثة مسارات تحليلية متشابكة ومتعاضدة، شكّلت في مجموعها خريطة تفصيلية لهندسة التبعية المالية؛ فعلى صعيد (المسار الأول) :كشف تحليل هيكلية التصويت غير المتكافئة أن نظام الحصص والأصوات المرجّحة في المؤسستين لا يمثّل مجرد خللٍ إجرائي قابل للإصلاح التقني، بل يُجسِّد ترجمةً مؤسسية دقيقة لموازين القوى الجيواقتصادية التي أفرزتها لحظة بريتون وودز التأسيسية عام 1944، والتي جرى تحديثها لاحقاً بما يخدم استمرارية الهيمنة لا تجاوزها؛ إن احتفاظ الولايات المتحدة بحق النقض الفعلي في القرارات الاستراتيجية، واستحواذ مجموعة الدول الصناعية الكبرى على الكتلة التصويتية الحاسمة، يعنيان في المحصلة أن مئات الملايين من سكان الجنوب العالمي تُرسَم سياساتهم الاقتصادية في غرفٍ لا يملكون فيها صوتاً حقيقياً، وهو ما يُحيل مفهوم" الشراكة التنموية "إلى محض واجهة خطابية تُخفي علاقة إملاء مؤسسي مُمَنهج؛ أما على صعيد (المسار الثاني) :فقد بيّن تحليل الدين الخارجي وفخاخ المديونية أن القروض الدولية المشروطة لا تعمل كأدوات تمويل عابرة، بل تتحوّل بفعل تراكمها وتشابك شروطها إلى آلية هيكلية لمصادرة السيادة الاقتصادية، فالدولة المُقتَرِضة لا تستدين مالاً فحسب، بل تستدين معه قيوداً مؤسسية تتغلغل في صميم بنيتها التشريعية والسياسية والاجتماعية، ثم

تجد نفسها محاصَرة في حلقات مفرغة من إعادة الجدولة والاستدانة المتجددة التي تُعيد إنتاج شروط تبعيتها في كل دورة، وبذلك يتحوّل الدين من أداة تمويلية مؤقتة إلى رافعة جيوسياسية دائمة، تُمكِّن الدائنين من إعادة تشكيل الخيارات السيادية للدول المدينة وفق أولوياتهم الاستراتيجية؛ وعلى صعيد (المسار الثالث) : أثبت التحليل أن برامج التكيف الهيكلي لم تكن وصفات اقتصادية تقنية لمعالجة الاختلالات المالية كما يُروَّج لها، بل مثّلت مشروعاً سياسياً شاملاً لإعادة هندسة العلاقة الثلاثية بين الدولة والمجتمع والسوق وفق أجندة نيوليبرالية صارمة، فحزمة السياسات المتكاملة المتمثلة في التقشف المالي وخصخصة المؤسسات العامة وتحرير الأسواق ورفع الدعم عن السلع الأساسية، أدّت مجتمعةً إلى تفكيك ممنهج للدولة التنموية، وتجريدها من أدوات التدخل الاقتصادي والاجتماعي التي تُمكِّنها من حماية مواطنيها وتوجيه مسارها التنموي، والنتيجة هي دولةٌ مُفرَّغة من مضمونها السيادي، مُختزَلة في وظيفة تسهيل اندماج اقتصادها في الدورات الرأسمالية العالمية بشروطٍ لا تملك إزاءها حولاً ولا قوة؛ وان ما يمنح هذه الدراسة عمقها التحليلي المتميز هو كشفها للتشابك العضوي بين هذه المسارات الثلاثة، إذ لا يعمل أيٌّ منها بمعزل عن الآخرَيْن، بل تتضافر جميعها في منظومة متكاملة من الإخضاع المتعدد الأبعاد :فنظام التصويت غير المتكافئ يضمن الهيمنة على صنع القرار، والإقراض المشروط ينقل هذه الهيمنة إلى حيّز التنفيذ السياساتي، وفخ المديونية يُؤبّدها زمنياً ويُعيد إنتاجها دورياً، وبرامج التكيف الهيكلي تُعيد هندسة البنى الداخلية للدول بما يجعلها بيئة مواتية لاستدامة التبعية، إنها، بتعبير أدق، (هندسة مؤسسية للإخضاع الذاتي)، حيث تُستدمَج الدولة المُستهدَفة في آليات إعادة إنتاج تبعيتها بوصفها فاعلاً مشاركاً لا مجرد موضوع سلبي؛ وحين نضع نتائج هذه الحلقة في سياقها التراكمي مع الحلقات الثلاث السابقة، تتكشّف أمامنا صورة بانورامية لمنظومة هيمنة رباعية الأبعاد : (تجارية : تُكرّس التبادل اللامتكافئ؛ رقمية :تُعيد إنتاج الاستعمار المعلوماتي والثقافي، ،ومعرفية-أكاديمية :تحتكر إنتاج المعنى وتُهيمن على الإبستمولوجيا ؛ مالية-مؤسساتية :تُصادر السيادة الاقتصادية وتُفكّك الدولة التنموية) ،هذه الأبعاد الأربعة لا تتجاور فحسب، بل تتقاطع وتتعاضد وتُغذّي بعضها بعضاً في شبكة مُحكمة من التبعية المركّبة، تجعل الإفلات من قبضتها أمراً بالغ التعقيد يستدعي وعياً نقدياً عميقاً واستراتيجيات تحررية شاملة ومتعددة الجهات.

نتائج الدراسة:

انتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تُشكّل إسهاماً نوعياً في حقل الاقتصاد السياسي النقدي الدولي:

1. **النتيجة الأولى**:إن نظام التصويت والحوكمة في المؤسسات المالية الدولية يُمثّل تجسيداً مؤسسياً لموازين القوى الإمبريالية، لا انعكاساً موضوعياً للأوزان الاقتصادية الحقيقية؛ فالهوّة بين الحصة التصويتية لدول الجنوب وحجمها الديموغرافي واحتياجاتها التنموية تكشف عن عجز بنيوي مُتعمَّد يحول دون أي إصلاح جوهري من داخل المنظومة ذاتها، ويُحيل خطابات" الحوكمة الرشيدة "و"الشراكة "إلى غطاء أيديولوجي لعلاقات إملاء فعلية.
2. **النتيجة الثانية**: إن المشروطيات المرتبطة بالإقراض الدولي تتجاوز بنيوياً الحيّز الاقتصادي التقني لتتحوّل إلى أدوات إعادة هندسة سياسية واجتماعية شاملة، فالتدرّج في توسيع نطاق الشروط من الإصلاحات الماكرو اقتصادية إلى الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والاجتماعية يكشف عن منطق توسّعي ممنهج يسعى إلى إعادة تشكيل بنية الدولة ذاتها لا مجرد تصحيح سياساتها المالية.
3. **النتيجة الثالثة**: إن الدين الخارجي في سياق العلاقات المالية الدولية الراهنة يعمل كآلية بنيوية لمصادرة السيادة وليس كأداة تمويل محايدة، وتتمثّل خطورته الجوهرية في قدرته على التحوّل من حالة مؤقتة إلى بنية دائمة عبر حلقات المديونية المتكررة التي تُنتج اقتصاداً سياسياً للخضوع، تصبح فيه خدمة الدين أولويةً مُقدَّمة على متطلبات التنمية البشرية والاستثمار في المستقبل.
4. **النتيجة الرابعة**: إن برامج التكيف الهيكلي أحدثت تحوّلاً بنيوياً لا رجعة فيه في طبيعة الدولة ووظائفها في كثير من بلدان الجنوب، إذ حوّلتها من دولة تنموية ذات قدرات تدخلية فاعلة إلى دولة حارسة مُفرَّغة من المضمون السيادي، وظيفتها الأساسية تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في حركة رأس المال العالمي وضمان التزامه بقواعد اللعبة التي يضعها المركز.
5. **النتيجة الخامسة**: إن ثمة ترابطاً عضوياً وتغذية راجعة مستمرة بين أبعاد الهيمنة الأربعة التي كشفها المشروع البحثي بمجمله، فالتبعية التجارية تُولِّد الحاجة إلى الاستدانة، والاستدانة تُفضي إلى الإخضاع المالي-المؤسسي، والإخضاع المالي يُعيد هيكلة الفضاء الرقمي والمعرفي بما يخدم استدامة المنظومة، والهيمنة المعرفية تُنتج الإطار النظري الذي يُشرعِن كل هذه الممارسات ويُصوِّرها بوصفها" إصلاحات " ضرورية وعقلانية.
6. **النتيجة السادسة**: إن النماذج النظرية الكلاسيكية للتبعية، رغم نجاعتها التفسيرية في الكشف عن الاختلالات البنيوية، تحتاج إلى تحديث جوهري يأخذ في الحسبان الأشكال المستحدثة من التبعية المالية

والرقمية والمعرفية، والتي تتسم بقدر أعلى من التعقيد والتشابك وبآليات إخضاع أكثر نعومة وأقل مرئية مقارنة بنظيراتها الكولونيالية التقليدية.

توصيات الدراسة :

1. **على صعيد إصلاح الحوكمة المالية الدولية:**

تُوصي الدراسة بضرورة المضي نحو إعادة هيكلة جذرية لمنظومة الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية، بحيث تنتقل من نموذج الحصص المرجّحة الذي يُكرّس هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى، إلى نموذج تمثيلي أكثر عدالةً يأخذ في اعتباره المعايير الديموغرافية والاحتياجات التنموية ومؤشرات الهشاشة الاقتصادية، لا الأوزان المالية فحسب،كما تُوصي بإنشاء آليات رقابة مستقلة وشفافة تُخضِع سياسات المشروطية لمراجعة دورية تقيس أثرها الفعلي على التنمية البشرية والسيادة الوطنية، بدلاً من الاكتفاء بمؤشرات الأداء الماكرو اقتصادي التي تخدم أجندة الدائنين.

2. **على صعيد بناء بنى مالية بديلة:**

تدعو الدراسة بإلحاح إلى تسريع مسارات بناء مؤسسات مالية إقليمية ودولية بديلة تعمل وفق فلسفة مغايرة جوهرياً لمنطق بريتون وودز، ويُمثّل بنك التنمية الجديد) بنك بريكس (ومبادرات التمويل الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا نواة واعدة ينبغي تعزيزها وتوسيعها، بشرط أن تتجاوز مجرد استنساخ نماذج الإقراض التقليدية، وأن تتبنى آليات تمويل تحترم السيادة الوطنية وتُعطي الأولوية للتنمية المستدامة الشاملة على حساب معايير الجدارة الائتمانية الضيقة.

3. **على صعيد استعادة السيادة الاقتصادية الوطنية:**

تُوصي الدراسة حكومات الجنوب العالمي بتبني استراتيجيات متكاملة لاستعادة أدوات السيادة الاقتصادية، تشمل تعزيز التعبئة المحلية للموارد عبر إصلاحات ضريبية عادلة، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتنويع مصادر التمويل بما يُقلّص الاعتماد على الاقتراض المشروط، كما و تُوصي بإعادة الاعتبار لدور الدولة التنموية الفاعلة القادرة على التخطيط الاستراتيجي والتدخل الانتقائي في القطاعات الحيوية، مع بناء قدرات تفاوضية مؤسسية تُمكّن هذه الدول من التعامل مع المؤسسات الدائنة من موقع أقوى.

4. **على صعيد تعزيز التكامل بين دول الجنوب:**

تُؤكّد الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لتعميق أُطر التعاون جنوب-جنوب بوصفه ضرورة وجودية وليس خياراً تكميلياً، ويشمل ذلك بناء شبكات تبادل تجاري ومالي ومعرفي بينية تُقلّل من هيمنة المركز على تدفقات رأس المال والمعلومات والتكنولوجيا، فضلاً عن تنسيق المواقف التفاوضية لدول الجنوب في المحافل الدولية لتشكيل كتلة ضغط قادرة على فرض إصلاحات حقيقية في بنية النظام المالي العالمي.

5. **على صعيد البحث الأكاديمي النقدي:**

تدعو الدراسة إلى تكثيف الجهود البحثية في حقل الاقتصاد السياسي النقدي الدولي، مع التركيز على عدة محاور ذات أولوية :إجراء دراسات مقارنة معمّقة بين تجارب الدول التي نجحت في كسر حلقات المديونية والتبعية وتلك التي بقيت أسيرتها لاستخلاص المحددات البنيوية والسياسية الفارقة؛ وتطوير أُطر نظرية تكاملية تربط بين أبعاد الهيمنة المتعددة) التجارية والرقمية والمعرفية والمالية (في نماذج تحليلية أكثر شمولاً؛ واستكشاف الأشكال المستحدثة للتبعية المالية في عصر الرقمنة والعملات المشفّرة والذكاء الاصطناعي المالي.

6. **على صعيد الوعي المجتمعي والحراك المدني:**

تُوصي الدراسة بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وحركات العدالة الاقتصادية العالمية في بناء وعي نقدي جماهيري بآليات الهيمنة المالية الدولية وأثرها المباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .ويشمل ذلك دعم مبادرات الشفافية التي تكشف شروط اتفاقيات القروض الدولية وتداعياتها، وبناء شبكات تضامن عابرة للحدود تربط بين حركات المقاومة الاجتماعية في الجنوب العالمي وحلفائها في الشمال، بهدف تشكيل ضغط شعبي فعّال يُسهم في دمقرطة المؤسسات المالية الدولية وإخضاعها للمساءلة.

وختاماً، فإن هذه الحلقة البحثية الرابعة، إذ تُكمِل المشهد التحليلي الذي رسمته الحلقات الثلاث السابقة، تُؤكّد أن مواجهة منظومة الهيمنة البنيوية المتعددة المستويات تستدعي مشروعاً تحررياً متكامل الأبعاد لا يقتصر على الإصلاحات الجزئية أو المقاربات القطاعية المعزولة .فكما أن الهيمنة تعمل بوصفها منظومة مترابطة الحلقات، فإن التحرر منها يقتضي استراتيجيات شاملة تُعالج جذورها البنيوية في التجارة والتكنولوجيا والمعرفة والمال في آنٍ واحد، مسترشدةً بأفق إنساني يضع العدالة والكرامة والسيادة في صدارة أولوياته.

المصادر:

المصادر العربية :

(1) احمد محمود نماذج التنمية البديلة دروس مستفادة من تجارب الدول الآسيوية ، الرياض مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،(٢٠٢١)، ص ١٥٧.

(2) أمين جلال: عصر التشهير بالعرب والمسلمين، (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 145.

(3) جون ويليامسون : إجماع واشنطن وتقييم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية بعد ثلاثة عقود ، ترجمة : عبد الله شحاته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٩)، ص ٦٣.

المصادر الأجنبية :

(1) Adam Hanieh: Money, Markets and Ownership: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), pp. 156-178.

(2) Adam Tooze: "Welcome to the world of multiple crises." (Financial Times, October 28, 2022).

(3) Agyemang Konadu, Kwadu: "The Best and Worst Times: Structural Adjustment Programmes and Unequal Development in Africa - The Case of Ghana" (The Professional Geographer: Vol. 52, No. 3, 2000) pp. 469-483.

(4) Alberto Acosta: "Ecuador is an ideal path away from extractives," in Beyond Development: Alternative Visions from Latin America (Luxembourg: Rosa Foundation, 2013), pp. 31-49.

(5) Alexander E. Kentekelinis Stubbs, Thomas H. Walker, "The IMF Conditions and the Development Policy Space, 1985-2014", (Review of International Political Economy, Vol. 23, No. 4, 2016), pp. 543-582.

(6) Alexander Kentekelinis Stubbs Thomas, and King Lawrence: "The IMF's Conditions and Development Policy Space, 1985-2014" (Review of International Political Economy, Vol. 23, No. 4, 2016), pp. 543-582.

(7) Alexander Kintekelinis and Sarah Babb: The Making of Neoliberal Globalization: Norm Replacement and the Politics of Covert Institutional Change (American Journal of Sociology, Vol. 124, No. 6, 2019), pp. 1720-1762.

(8) Alexander Kintekelinis and Thomas Stubbs: "A Thousand Wounds: Social Protection in an Age of Austerity." (Oxford Studies of Development, Vol. 51, No. 1, 2023), pp. 1-19.

(9) André Gunder Frank: Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies on Chile and Brazil (New York: Monthly Publishing House), pp. 3-17.

(10) BBC Arabic, via the World Bank, can be found at the following link:

(11) Carmen M. Reinhart and Tribich Christoph: Sovereign Debt Relief and Its Implications, (European Economic Association Journal, Vol. 14, No. 1, February 2016), pp. 215-251.

(12) Cheryl Beyer: The Debt Trap: The IMF and the Third World (New York: Monthly Review Publishing House), pp. 33-49.

(13) Cheryl Beyer: The World Bank: A Critical Analysis (New York: Monthly Publishing House), pp. 19-45.

(14) Cornea, Giovanni Andrea, Richard Joly, and Frances Stewart (eds.): Adapting with a Human Face: Protecting Vulnerable Groups and Promoting Growth (Oxford: Oxford University Press for UNICEF), pp. 131-162.

(15) Dambisa Moyo: Dead Aid: Why Aid Doesn't Work and How There Is a Better Way for Africa (New York: Farrar, Strauss & Giroux, 2009), pp. 48-52.

(16) Daniela Gabor: "The Wall Street Consensus," Development and Change, Vol. 52, No. 3, 2021), pp. 429-459.

(17) Daniela Gabor: The Wall Street Consensus (Development and Change Journal: Vol. 52, No. 3 May 2021), pp. 429-459.

(18) David Craig and Doug Porter: Development Beyond Neoliberalism? Governance, Poverty Reduction and Political Economy (London: Routledge, 2006), pp. 55-78.

(19) David Harvey: A Brief History of Neoliberalism (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 64-86.

(20) Deborah Brautigam: Chinese Debt and African Development: Assessing the Evidence, (Third World Quarterly, Vol. 43, No. 9, 2022), pp. 2104-2123.

(21) Diane Elson: "The Impact of Structural Adjustment on Women: Concepts and Issues." In: Onimudi, Paddy (ed.): The IMF, the World Bank, and African Debt: The Social and Political Impact. (London: Zed Books), pp. 56-74.

(22) Drees Lesage and Jacob Vestergaard, "The IMF: Back to Basics," in The IMF and the Politics of Financial Globalization: From the Asian Crisis to a New International Financial Architecture? (Palgrave Macmillan, 2009), pp. 55-79.

(23) Driss Lesage, Peter Debayer-Derkes, et al.: "Reforming the IMF after the crisis," (International Politics Journal, Vol. 50, No. 4, 2013), pp. 553-578.

(24) Fine, Ben: "The developmental state is dead - long live social capital?" (Development and Change Journal, Vol. 30, No. 1 January 1999), pp. 1-19.

(25) Giovanni Arrighi: The Long Twentieth Century: Money, Power and the Origins of Our Time (London: Verso, 2010), pp. 239-299.

(26) Graham Byrd and Dane Rowlands: "The Political Economy of Voting Power in the IMF" (World Economics Journal, Vol. 8, No. 4, 2007), pp. 1-18.

(27) Graham Byrd: IMF Lending to Developing Countries: Issues and Evidence (London: Routledge, 2003), p. 187.

(28) Ha-Joon Chang: Kicking the Ladder: A Development Strategy from a Historical Perspective (London: Anthem Publishing House, 2002), pp. 15-51.

(29) Ha-Joon Chang: Kicking the Ladder: A Historical Development Strategy (London: Anthem Publishing House), pp. 15-51.

(30) Heloise Weber: The Politics of Leaving No One Behind, Challenging the 2030 Agenda for Sustainable Development (Globalization Journal, Vol. 14, No. 3, 2017), pp. 399-414.

(31) https://www.bbc.com/arabic/world-49891360.

(32) Immanuel Wallerstein: The Fourth Modern World Order: The Triumph of Central Liberalism, 1789-1914 (Berkeley: University of California Press, 2011), pp. 1-22.

(33) International Labour Organization: Global Social Protection Report 2020-2022: Social Protection at a Crossroads, (Geneva: ILO Publications, 2021), pp. 142-158.

(34) International Monetary Fund: Lebanon: Article IV Consultations 2022, Press Release, IMF Report No. 22/296, (Washington, D.C.: IMF, 2022), pp. 4-12.

(35) International Monetary Fund: Zambia: Request for Arrangement under the Extended Credit Facility, IMF Report No. 22/292, (Washington, DC: IMF, 2022), pp. 8-15.

(36) Jacob Vestergaard and Wade, Robert H.: "Protecting Power: How Western States Retain the Dominant Voice in the Governance of the World Bank," (Global Development Journal, Vol. 46, 2013), pp. 153-164.

(37) James D. Fearon: "Self-Performing Democracy". (Quarterly Economics Journal, Vol. 126, No. 4 November 2011), pp. 1661-1708.

(38) James Raymond Freeland: The International Monetary Fund and the Policy of Conditional Lending (London: Routledge, 2007), pp. 19-25.

(39) James Theo: "Structural Adjustment and the Development of Africa." In: Ferry, Kings M. and Kenneth R. Ross (eds.). Democratic Transition in Malawi: A Comprehensive Assessment. (Plantaire: Clem, 2009), pp. 78-95.

(40) Jason Haeckel: The Gap: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions (London: Windmill Books, 2017), pp. 149-186.

(41) Jason Haeckel: The Gap: A Brief Guide to Global Inequality and Its Solutions, (London: William Heinemann, 2017), p. 253.

(42) John Bellamy Foster: The New Imperialism of Globalized Monopoly Financial Capital, (Monthly Review, Vol. 67, No. 3 July-August 2015), pp. 1-22.

(43) John Williamson: "What Does Washington Mean by Policy Reform?", Adaptation in Latin America: How Much Progress Has Been Made?, (Washington, D.C.: Institute of International Economics, 1990), pp. 7-20.

(44) Jomo, K. Wei Zhonghui: Malaysia Economic Development, Distribution and Inequalities (Singapore: Global Scientific Publishing, 2014), pp. 112-138.

(45) José Antonio Ocampo: Resetting the International Monetary Order (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 88-115.

(46) Joseph E. Stiglitz: Globalization and Its Disadvantages (New York: W. W. Norton & Co., 2002), pp. 53-88.

(47) Joseph E. Stiglitz: Globalization and Its Disadvantages (New York: W. W. Norton & Co., 2002), pp. 53-88.

(48) Joseph Hanlon: “Power without accountability: The World Bank and the Mozambican cashew,” (African Political Economy Review, Vol. 27, No. 83, 2000), pp. 29-45.

(49) Joseph Stiglitz: Rethinking the East Asian Miracle, (Washington: World Bank/Oxford University Press 2001) p. 13.

(50) Kathryn M. Conagan and Carlos de la Torre: "Rafael Correa's Permanent Campaign: Making the Ecuadorian Presidency by Referendum," (International Journal of Journalism/Politics, Vol. 13, No. 3, 2008), pp. 267-284.

(51) Konadu-Agyemang, Kwadu: IMF and World Bank-sponsored structural adjustment programs in Africa: The Ghana experience, 1983-1999 (London: Ashgate Publishing House, 2001), pp. 1-18.

(52) Liam Clegg: "Global Governance Behind Closed Doors: The IMF Executive Board, Facilitating Enhanced Structural Adjustment, and the Intersection of Physical Power and Norm-Changing in Global Politics," (Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 3, 2014), pp. 749-775.

(53) Lyons Ndikumana and Boyce James K: Africa's Debt Division: How Foreign Loans and Capital Flight Drained the Continent (London: Zed Books, 2011), pp. 12-36.

(54) Mahathir Mohamad, A New Deal for Asia. (Subang Jaya: Pelandok Publications, 1999).

(55) Mahmood Mamdani: Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton: Princeton University Press, 1996), p. 289.

(56) Mark Weisbrot and Luis Sandoval: Argentina's Economic Recovery: Policy Choices and Implications (Washington, D.C.: Center for Economic and Policy Research, 2007), pp. 2-7.

(57) Michael Moses: Argentina and the IMF: From Triumph to Tragedy (Washington, D.C.: Institute of International Economics, 2002), pp. 15-41.

(58) Mona Fawaz and Belén Isabel: The Case of Beirut, Lebanon, Understanding Slums: Case Studies for the World Report on Human Settlements (London: United Nations Human Settlements Programme, 2023), pp. 14-29.

(59) Ngaire Woods: The Globalists: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers (Ithaca: Cornell University Press, 2006), pp. 15-62.

(60) Nieger Woods: The Globalists: The IMF, the World Bank, and Their Borrowers (Ithaca: Cornell University Press, 2006), pp. 31-35.

(61) Oxfam International: Survival of the Rich: How we should tax the super-rich now to fight inequality, (Oxford: Oxfam Great Britain, January 2023), pp. 18-32.

(62) Pereira Presser, Luiz Carlos: "The Dutch Disease and its Neutralization: Ricardo's Approach", (Brazilian Journal of Political Economy, Vol. 28, No. 1 January-March 2008), pp. 47-71.

(63) Pereira Presser, Luiz Carlos: Globalization and Competition: Why Some Emerging Countries Succeed While Others Fall Behind (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 89-118.

(64) Piketty, Thomas: Capital in the Twenty-First Century, translated by Arthur Goldhammer. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), pp. 430-467.

(65) Pilbeam, Keith: International Finance, 4th ed., (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 429-432.

(66) Randall W. Stone: "The Political Economy of IMF Lending in Africa," (American Journal of Political Science, Vol. 98, No. 4, 2004), pp. 577-591.

(67) Robert and Cox: Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History, New York: (Columbia University Press), pp. 253-298.

(68) Roberto Cox: Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory, (Millennium: Journal of International Studies, Vol. 10, No. 2), pp. 126-155.

(69) Samir Amin: Accumulation on a Global Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment (New York: Monthly Publishing House), p. 385.

(70) Samir Amin: Capitalism in the Age of Globalization: Managing Contemporary Society, (London: Z Books, 1997), pp. 11-44.

(71) Samir Amin: Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, (New York: Monthly Publishing House) pp. 143-191.

(72) Sarah Babb, and Alexander Kentikilenis. "International financial institutions as agents of neoliberalism," in: Cahill, Damien and others (eds.), The Sage Handbook of Neoliberalism, (London: Sage Publications, 2018), pp. 16-27.

(73) Sarah L. Babb and Kentikilenis, Alexander E.: "International Financial Institutions as Agents of Neoliberalism", in Sage's Guide to Neoliberalism, (Sage Publications, 2018), pp. 16-27.

(74) Shakira Mustafa and Brizon Yowe: Africa's Growing Debt: How to Avoid a New Crisis, Overseas Development Institute Briefing Paper (London: Overseas Development Institute, 2023), pp. 1-18.

(75) Thiotino dos Santos: "The Structure of Dependency," (American Economic Review, Vol. 60, No. 2), pp. 231-236.

(76) Timothy J. Sinclair: The New Masters of Capital: U.S. Bond Rating Agencies and Creditworthiness Politics (Ithaca: Cornell University Press, 2005), pp. 53-78.

(77) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): A History of the Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 76-84.

(78) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): A World of Debt: A Growing Burden on Global Prosperity (Geneva: United Nations Publications, 2023), pp. 38-42.

(79) United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA): Multidimensional Poverty in Lebanon (2019-2021): A Painful Reality and Uncertain Prospects, (Beirut: ESCWA, 2021), pp. 22-38

(80) Utsa Patnaik and Patnaik Prabhat: Capital and Imperialism: Theory, History and the Present (New York: Monthly Publishing House, 2021), pp. 201-234.

(81) William J. Moseley and Lawrence Judith: "Neoliberal Politics, Rural Livelihoods and Urban Food Security in West Africa: A Comparative Study of Gambia, Ivory Coast and Mali," (Proceedings of the National Academy of Sciences, Vol. 107, No. 13, 2010), pp. 574-579.

(82) World Bank: Global Development Finance 2001: Building Alliances for Effective Development Finance, (Washington, D.C.: World Bank Publications, 2001), pp. 234-248.

(83) World Bank: International Debt Statistics 2024: Updated International Debt Statistics (Washington, D.C.: World Bank Publications, 2024), pp. 12-18.

(84) Xinhua Institute: Report on Striving for a Better Life for the People: China's Practical and Theoretical Innovations in Strengthening and Expanding the Achievements of Poverty Alleviation (Beijing: Xinhua National Research Institute, 2025).